جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قـسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة : علوم التسيير
التخصص : تدقيق ومراقبة التسيير

من إعداد الطالبة: مونة هجيرة

بعنوان:

واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة الإقتصادية من منظور إدارة المخاطر

دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية ورقلة

نوقشت وأجيزت علنابتاريخ: 2014/06/09

أمام اللجنة المكونة من السادة:

– الأستاذ بوخلخال عبد الرحيم .....أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة .....رئيسا
– الأستاذ مقدم خالد..... أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.....مشرفا ومقررا
– الأستاذ بابنات عبد الرحمان ..... أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة..... مناقشا

الموسم الجامعي: 2014/2013

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قـسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة : علوم التسيير
التخصص : تدقيق و مراقبة التسيير

من إعداد الطالبة: مونة هجيرة

بعنوان:

واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة الإقتصادية من منظور إدارة المخاطر

دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية ورقلة

نوقشت وأجيزت علنابتاريخ: 2014/06/09

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- الأستاذ بوخلخال عبد الرحيم..... أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة..... رئيسا
- الأستاذ مقدم خالد.....أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.....مشرفا ومقررا
- الأستاذ بابنات عبد الرحمان ..... أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة..... مناقشا

الموسم الجامعي: 2014/2013

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

إلى التي جعلت الجنة تحت أقدامها
إلى من تنحني أمام عظمتها الهامات وتخجل وترتجف الكلمات
إلى التي غمرتني بحبها وعطفها وتحملت عبئ الزمان حتى لا أحس بالحرمان
أعظم أم في الدنيا
أطال الله في عمرك وجزاكي الله عني خير الجزاء في الدارين.

إلى نبع الحب الذي لا ينضب
إلى من تقاسمت معهم هموم الدنيا وأفراحها وعشت معهم صدق المحبة والعطاء
نورحياتي وبهجتها أختايا حفظهن الله وإلى أزواجهن.

إلى من شملني بالعطف والحنان وكان لي درع الأمان
أخي الغالي أدامه الله تاجا فوق رأسي.

إلى قرة عيني ومن أعتبرهم أبنائي الشموع التي اضاءت مشواري العلمي
أبناء إخوتي وإلى أعزهم وأصغرهم مندرعبد المجيب.

إلى كل أساتذتي وزملائي بجامعة ورقلة.

إلى كل طالب علم قضى زهرة حياته في طلب العلم.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

إلى كل هؤلائي أهدي هذا العمل المتواضع.

هجيرة مونة

الشكر

الحمد لله الذي أعطى كل شئ خلقه ثم هدى، نحمد الله حمدا طيبا مباركا فيه على أن وفقني على إتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم بالشكر الجزيل و التقدير الأستاذ المشرف **خالد مقدم** على ما أجاد وأفاد به من نصائح وتوجيهات وعلى تواضعه وصبره وحرصه الدائم في إتمام هذا العمل العلمي، فجزاه الله عني كل خير.

كما أتقدم بخالص شكري وإمتناني إلى الأساتذة: عرابة الحاج، بابنات عبد الرحمان، نصر الدين ضو، على إرشادتهم وتوجيهاتهم السديدة، وما قدموه لي.

كما لا يفوتني أن أشكر لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث، وعلى ما سيقدموه لي من توجيهات.

وأخيرا أتوجه بالشكر و الإمتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجام وتقديم هذا العمل المتواضع.

هجيرة مونة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع المراجعة الداخلية ومدى مساهمتها كألية رقابية لتطبيق إدارة المخاطر، فقصد تدعيم الجانب النظري من الدراسة قمنا بإستعراض الأدبيات التي تناولت المفاهيم الأساسية للمراجعة الداخلية وإدارة المخاطر. وفيما يخص الجانب التطبيقي وللوقوف على الواقع الجزائري قمنا بتصميم وتوزيعه على عينة من المؤسسات المتواجدة بالولاية ورقلة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود وعي وإدراك لدى المؤسسة بأهمية إدارة المخاطر، وأن تبني ثقافة الخطر داخل المؤسسة يساعد على عملية إتخاذ القرار عموما ويسهل عملية إدارة المخاطر بشكل خاص، كما توصلت الدراسة إلى أن ليس من مهام المراجع الداخلي تحديد المخاطر وإدارتها، وإنما دوره يتمثل في توفير تأكيد موضوعي بأن مخاطر الأعمال تدار بشكل ملائم وصحيح.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها: ضرورة إستحداث قسم خاص بإدراة المخاطر بالمؤسسة يعمل بشكل فعال، وكذلك الإهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية مما يساعد على تطويرها وتوفير الإمكانيات والموارد اللازمة لتدعيم مكانتها في المؤسسة، كما اوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين قسمي إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية لمساعدة المؤسسة في مواجهة الأزمات والمحافظة على بقائها.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، المراجعة الداخلية، المراجع الداخلي.

Résumé:

Cette étude vise à mettre en évidence la réalité de l'audit interne et la mesure de sa contribution à un mécanisme réglementaire pour l'application de la gestion des risques , l'intention de renforcer l'aspect théorique de l'étude , nous passons en revue la littérature qui traite avec les concepts de base de l'audit interne et gestion des risques . En ce qui concerne le côté pratique et se tenir debout sur le fait algérien , nous avons conçu et distribué à un échantillon d'établissements stationnées dans la région .

L'étude a révélé une série de résultats , y compris : la présence de la conscience et de la compréhension de l'institution de l' importance de la gestion des risques , et de construire une culture du risque au sein de l'organisation permet de traiter décision en général, et facilite le processus de gestion des risques , en particulier , combien étude a révélé que ce n'est pas la fonction de l'auditeur interne d'identifier et de gérer les risques , mais son rôle est de fournir une confirmation objective que les risques commerciaux sont gérés de façon appropriée et correctement.

L'étude a conclu une série de recommandations, notamment : la nécessité de développer une section spéciale alimenté risque de l'institution fonctionne efficacement, ainsi que les intérêts dans la fonction d'audit interne , qui permet de développer et de fournir les capacités et les ressources nécessaires pour renforcer sa position dans l'entreprise, comme l'étude a recommandé la nécessité d'une coordination entre les sections de la gestion des risques et d'audit interne pour aider l'institution face à la crise et maintenir sa survie .

Mots clés: gestion des risques, l’audit intern.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الاشكال	IX
قائمة الملاحق	X
قائمة الإختصارات	XI
مقدمة	أ
الفصل الاول: الإطار النظري للدراسة	1
المبحث الأول: الأدبيات النظرية لإدارة المخاطر والمراجعة الداخلية	3
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية السابقة لموضوع الدراسة	15
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	19
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة	20
المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها	25
الخاتمة	38
المراجع	41
الملاحق	44
الفهرس	50

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	تطور أهداف ونطاق المراجعة الداخلية	09
(1-2)	الإحصائية الخاصة بإستمارة الإستبيان	20
(2-2)	مقياس ليكارت الثلاثي	22
(3-2)	معامل ألفا كرونباخ	23
(4-2)	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل الدراسي	24
(5-2)	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	25
(6-2)	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة في العمل	25
(7-2)	مدى إدراك ووعي المؤسسة لأهمية إدارة المخاطر	26
(8-2)	مدى تأثير تطبيق إدارة المخاطرعلى برنامج المراجعة الداخلية	27
(9-2)	دور المراجع الداخلي في دعم وتفعيل إدارة المخاطر	28
(10-2)	العلاقة الإرتباطية بين محاورالإستبيان	30
(11-2)	الإرتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع	30
(12-2)	معامل تضخم التباين وقيمة التباين المسموح به للمتغير المستقل	31
(13-2)	تحليل تباين خط الإنحدار	31
(14-2)	معاملات خط الإنحدار	32

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	خطوات عمل إدارة المخاطر	**06**
(1-2)	الأدوار المختلفة للمراجعة الداخلية في إدارة المخاطر	**14**
(2-1)	متغيرات الدراسة	**21**
(2-2)	مدى ملاءمة خط الإنحدار	**32**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم (1)	إستمارة الإستبيان	**44**
الملحق رقم (2)	مخرجات SPSS المتعلقة بخصاص عينة الدراسة	**46**
الملحق رقم (3)	مخرجات SPSS المتعلقة بمعاملات الإرتباط	**47**

قائمة الإختصارات

الإختصار	الدلالة	المعنى باللغة العربية
COSO	Committee of Sponoring Organization of the Treadway Commisson	لجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة الداخلية المتكامل التابع للجنة تريدوي
IFACI	Institute of Francais the Audit and control Internal	المعهد الفرنسي للمراجعة والرقابة الداخلية
IIA	Institute Internal Auditors	معهد المراجعيين الداخليين
ISO	International Standards Organization	المنظمة العالمية للتقييس
ISPPIA	International Standards for tha Professional Practice of Internal Audit Standards	المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية

مقـــــدمة

أ. **توطئة:**

تشهد بيئة الاعمال تطورات وتغيرات سريعة وثورية بالغة الاهمية على المؤسسات الاقتصادية في العالم، ونتيجة لهذا التطور، تواجه المؤسسات مخاطر عديدة عند ممارسة اعمالها. مما يؤدي الى تعرض هذه الاعمال الى العديد من الازمات.

لذالك أصبح الشغل الشاغل للمؤسسات والتحدي الأساسي الذي يواجه الإدارة هو تحديد وتقييم حجم عدم التأكد الذي تقبل به لتستطيع تحقيق أهدافها، والبحث عن اساليب جديدة لمعالجة هذه المخاطر وإدارتها بإعتبار هذه الاخيرة تسهم بشكل فعال في نجاح المؤسسة وإستمراريتها، فإذا كان المقصود بالدخول في المخاطرة هو تحقيق أرباح أعلى، فإن عدم إدارتها بطريقة صحيحة قد يؤدي فقدان هذه الأرباح والفشل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.

إن عملية قياس مقدار عدم التأكد وتحديد الفرص والتهديدات هو دور ما يسمى **بإدارة المخاطر**، وهذه الأخيرة تحتاج إلى تكثيف الجهود، من مختلف الوظائف والمستويات الادارية بالمؤسسة من أجل تقييمها ومراقبتها لعل من اهمهما وظيفة المراجعة الداخلية، والتي شهدت تطورا كبيرا من حيث نطاق اهتماماتها فبعد ماكانت وظيفة هدفها تقليل تكاليف المراجعة الخارجية وتسهيل عملها، أصبحت في الوقت الحالي وظيفة إستشارية تهتم بإضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها من خلال العديد من النواحي ، بما فيها إدراة المخاطر والتي اصبح التركيز عليها من طرف وظيفة المراجعة الداخلية عاملا مهما في تحقيق اهداف المؤسسة .

وبناءا على ما تقدم يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ب. **إشكالية الدراسة:**

ما مدى تطبيق المراجعين الداخليين مدخل إدارة المخاطر في المؤسسةالإقتصادية ؟

وتتفرع منها الاسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى إدراك او وعي المؤسسة بأهمية إدارة المخاطر؟
2. ما مدى تأثير تطبيق إدارة المخاطر في المؤسسة على برنامج المراجعة الداخلية؟
3. كيف يتفاعل المراجع الداخلي مع عملية إدارة المخاطر في المؤسسة ؟

ت. **فرضيات البحث :**

قصد الإلمام بحيثيات الموضوع ومحاولة الإجابة على إشكالية البحث قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات المبدئية حاولنا إثبات صحتها من خطئها، وهي كالتالي:

1. إن تجاهل المخاطر وعدم إهتمام المؤسسة بها يمكن أن يهدد إستمراريتها واستقرارها المالي، وربما صمعتها عالميا؛
2. إستحداث قسم لإدارة المخاطر يسهل عمل المراجعة الداخلية، من خلال إعداد التقارير حول المخاطر؛
3. بناء وعي ثقافي بإدارة المخاطر في المؤسسة يحفز المراجع الداخلي للقيام بدوره من خلال تركيز عمله على المخاطر الهامة التي تم تحديدها من طرف الادارة وبالتالي مراجعتها وإعداد تقرير عنها.

ث. **مبررات إختيار الموضوع:**

لم يكون اختيارنا للموضوع وليد الصدفة وانما كان نتيجة لعدة اعتبارات منها:

- الميول الشخصي للبحث في مثل هذا النوع من المواضيع بهدف إحتراف مهنة المراجعة؛
- الحداثة النسبية لهذا المجال من الإدارة في المؤسسات ما يتوجب تسليط الضوء عليه؛
- الإهتمام المتزايد بإدارة المخاطر من قبل الباحثين والدارسين في مجال الإدارة والتسيير، كما ان الموضوع يخدم تخصصنا (تدقيق ومراقبة التسيير).

ج. **أهمية البحث:**

تنبع أهمية الدراسة من خلال تبنيها موضوع معاصر، حيث تزايد الاهتمام بمراجعة عملية إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية حاليا. إضافة إلى دور المراجعة في تفعيل إدارة المخاطر بإعتبارها احد الركائز التي تساهم في رفع كفاءة المؤسسة، وبالتالي قدرتها على المنافسة مما يدعم إستقرارها ودروها الايجابي في المجتمع.

ح. **أهداف البحث:**

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي الى قياس مدى تطبيق المراجع الداخلي لمدخل إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية. وتسعى هذه الدراسة ايضا إلى:

1. التعرف على إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية؛
2. قياس مدى تأثير تطبيق إدارة المخاطر في المؤسسة على برنامج المراجعة الداخلية؛
3. التعرف على أراء المحاسبين، المراجعين الداخليين ومحافظي الحسابات واساتذة من ذوي الإختصاص حول واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة الإقتصادية من منظور إدارة المخاطر، وهذا على مستوى ولاية ورقلة.

خ. **حدود الدراسة :**

تحدد الدراسة من حيث المجال الزمني بالفترة (جانفي – أفريل) لسنة 2014 والمجال المكاني يتمثل في المؤسسات الإقتصادية المتواجدة بولاية ورقلة.

د. **منهج البحث والأدوات المستخدمة :**

بهدف معالجة موضوع الدراسة، استخدمنا المنهج الوصفي، بالنسبة للجزء النظري من خلال استخلاصه من أهم الدراسات والكتب والمقالات العلمية والمداخلات التي طرحت في الملتقيات العلمية، أما بالنسبة للجزء التطبيقي استخدمنا فيه المنهج التحليلي حيث تمت معالجته باستخدام استبيان تم استنتاج أسئلته حسب ما جاء في الجزء النظري للدراسة، وقد تم الاعتماد في التحليل على بعض الطرق الإحصائية (مثل أدوات الإحصاء الوصفي، وبعض البرامج الإحصائية منها SPSS19بالإضافة لبرنامج معالج الجداول MS.EXCEL إصدار2010.

ذ. **صعوبات البحث:**

عند قيامنا بالبحث واجهتنا جملة من الصعوبات منها:

- عدم وجود إدارة متخصصة في إدارة المخاطر في المؤسسات، الشيء الذي صعب علينا المهمة.
- صعوبة الحصول على المعلومات بسبب رفض البعض ملء الاستمارة.

ر. **تقسيمات البحث:**

سعيا للإجابة عن إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، تناولنا الموضوع من خلال فصلين. **الفصل الأول** متعلق بالإطار النظري للدارسة، ويتضمن مبحثين المبحث الأول يتحدث عن الأدبيات النظرية لإدارة المخاطر والمراجعة الداخلية، أما المبحث الثاني والذي كان تحت عنوان الأدبيات التطبيقية تم تطرق فيه للدراسات السابقة لنفس موضوع بحثنا. **والفصل الثاني** متعلق بالدراسة الميدانية ويشتمل على مبحثين هو الآخر. ففي المبحث الأول نتناول الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية أما البحث الثاني نتناول فيه نتائج الدراسة الميدانية تفسيرها ومناقشتها.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

تنشط المؤسسة في بيئة متقلبة وهذا ما يهدد إستقرارها ويجعلها عرضة لمختلف المخاطر التي تهدد إنجاز أهدافها وتحقيق رسالتها، وإن تجاهل المخاطر وعدم إدارتها بطريقة صحيحة يؤدي الى فشل المؤسسة، لدى على المؤسسات التي ترغب بالبقاء في دنيا الاعمال والتنافس بكفاءة في السوق، ضرورة وضع إجراءات وسياسات تمكنها من تخفيض هذه المخاطرإلى أدنى مستوى ممكن .

وبإعتبار المراجعة الداخلية وظيفة مستقلة في المؤسسة تقدم خدمات إستشارية تأكيدية لإضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، يمكن أن تعتمد عليها الادارة كأداة لفحص وتقييم الطرق المستخدمة في إدارة هذه المخاطر.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل تحديد المفهوم الدقيق المخاطر أنواعها، إدارة المخاطر أهدافها وأدواتها، ومنهجية عملها بالإضافة إلى توضيح الطبيعة الأولية للمراجعة الداخلية ضمن المبحث الأول. أما المبحث الثاني نتناول من خلاله عرض أهم الدرسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا، فيكون تقسيم الفصل بالشكل الأتي:

المبحث الاول: الأدبيات النظرية لإدارة المخاطر والمراجعة الداخلية

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية السابقة لموضوع الدراسة

المبحث الاول: الأدبيات النظرية لإدارة المخاطر والمراجعة الداخلية

يعتبر مفهوم إدارة المخاطر مفهوما حديثا نسبيا فقد ظهرت الحاجة إليه مع إزدياد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة نتيجة التطور الكبير الذي شهدته هذه الأخيرة، حيث أصبح لزاما على هذه المؤسسات أن تضع إجراءات وسياسات لتحديد المخاطر وتقييمها ومحاولة التقليل من أثارها. وعليه سنحاول أن نتطرق في هذا المبحث إلى إدارة المخاطر في المطلب الأول، اما المطلب الثاني سنتناول فيه المراجعة الداخلية.

المطلب الأول: إدارة المخاطر المفهوم والأدوات

الفرع الاول: مفهوم المخاطر وأنواعها

اولا: تعريف المخاطر

لايوجد تعريف محدد للمخاطر حيث تعددت التعاريف والمفاهيم لهذا المصطلح ومن اهمها:

طبقا لتعريف معهد المدققين الداخليين الأمريكي:IIA فإن المخاطر" هي إحتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة، ودرجة إحتمال حدوثها"[1].

وتعرف ايضا:" انها حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث أنحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة والمتوقعة أو المأمولة"[2].

وعرفت لجنة (COSO) المخاطر انها " الأحداث ذات الأثر السلبي التي تمنع المؤسسة من تحقيق قيمة أو تؤدي الى تآكل القيمة الموجودة".

من وجهة نظر الـISO فإن المخاطر هي :" مزيج مركب من إحتمال تحقق الحدث ونتائجه، حيث تتضمن جميع المهام إمكانية لتحقق أحداث ونتائج قد تؤدي إلى تحقق فرص إيجابية أو تهديدات للنجاح"[3].

وتعرف المخاطر بأنها ." الإنحراف في النتائج التي يمكن أن تحدث خلال فترة محدودة في وقت معين" ويقصد بالإنحراف في النتائج الإنحراف غير المرغوب فيه أو الإنحراف العكسي عن النتائج المتوقعة بينما الإنحراف المرغوب فيه لا يمثل خطرا.[4]

من خلال التعاريف السابقة نستخلص ان المخاطر هي حالة عدم التأكد، فهي إحتمال حدوث ظروف أو أحداث من شأنها أن يكون لها تأثير على أهداف المؤسسة، ويشمل ذلك إمكانية حدوث خسارة أو ربح اي حدوث إختلاف عن النتيجة المرجوة أو المخطط لها.

---

[1]The Institute of Internal Auditors, International Standards for tha Professional Practice of Internal Audit Standards 2010, p: 19.

[2] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر(أفراد– إدرات– شركات– بنوك)**، جامعة عين الشمس، الإسكندرية، 2003، ص:16.

[3]Egyptian Risk Management Association, Risk Management Standard, www.erma-egypt.org, 22/02/2014 14:56, P: 01.

[4]عيد أحمد ابوبكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة المخاطر والتأمين**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن عمان، 2009، ص:26.

ثانيا: انواع المخاطر

يمكن تصنيف المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة إلى مخاطر نظامية (مخاطر السوق) ومخاطر غير نظامية كما يلي[1]:

أ. **المخاطر النظامية: Systematic Or Market Risk**

وهي المخاطر التي تسري على الإستثمار في السوق، وتنشأعن البيئة وتتعلق بالنشاط الإقتصادي وبالنظام المالي العام، ومن أمثلتها ما يلي:

1. **مخاطر التضخم والكساد:** تؤدي هذه المخاطر إلى إنخفاض القيمة الحقيقية للموجودات والأصول الإستثمارية بسبب إنخفاض قوتها الشرائية.
2. **مخاطر تغير اسعار الفائدة:** وهي المخاطر التي تكمن في التغيرات المحتملة لأسعار الفائدة ارتفاعا وانخفاضا وبالتالي فإن اختيار الأدوات الإستثمارية تتأثر بهذه التغيرات.
3. **مخاطر أسعار الصرف:** وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات أو في المراكز المحتفظ بها من تلك العملات.
4. **المخاطر السياسية:** وهي المخاطر التي يمكن أن تلحق بالمؤسسة في حال صدور قوانين وتشريعات جديدة تتعاكس مع بعض أو كل اهداف المؤسسة سواءا على المستوى المحلي أو الدولي.
5. **المخاطر المالية:** تمثل المخاطر المالية أهم ابرز المشكلات التي تواجه المؤسسات عموما وتتمثل في مشكلات الإئتمان والتمويل، وجل الأخطار التي تنبع من ضعف الإئتمان والسيولة داخل المؤسسة تشكل تهديدا مستمرا لإستمرارية المؤسسة وتطورها.
6. **المخاطر الإقتصادية:** وتتمثل في جميع المخاطر الناتجة عن التغيرات الإقتصادية.

ب. **المخاطر غير النظامية: Unsystematic Rick**

وهي المخاطر التي تنشأ عن طبيعة ونوع الإستثمار، فهي تأتي نتيجة التعاملات الإستثمارية فقد تؤثر على مستثمر دون غيره، ومن أمثلتها ما يلي :

1. **مخاطر التمويل:** ترتبط بنوعية التمويل وعموما أن زيادة نسبة الأموال المقترضة إلى الأموال المستثمرة يعني أن المؤسسة تتحمل مخاطر دفع كلفة نقدية زيادة عن التكاليف الأخرى.
2. **مخاطر الإئتمان:** هي المخاطر الناجمة عن التوسع في منح الإئتمان التجاري ويزداد بزيادة الذمم الممنوحة إلى العملاء.
3. **مخاطر السيولة:** وتتمثل في قدرة المؤسسة على تحويل عناصر الموجودات المتداولة إلى سيولة لتسديد الإلتزمات المترتبة عليه.
4. **مخاطر التشغيل:** وهي تلك المخاطر الناجمة عن إرتفاع مصاريف التشغيل عن معدلات متوقعة ويؤثر ذلك التغير على صافي الدخل.

[1] عمر على عبد الصمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات**، مذكرة ماجستير في المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة المدية، غ منشورة، 2008-2009، ص،ص: 95،96.

5. **مخاطر رأس المال أو سداد الإلتزامات:** وتعني عدم القدرة على الوفاء بالإلتزامات عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول المؤسسة إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لهذه الإلتزامات، ترتبط بهذه المخاطر جودة الأصول، مخاطر التشغيل والسيولة ومقدار الأرباح الموزعة والأرباح المحتجزة والمخاطر الخارجية.

الفرع الثاني: مفهوم إدارة المخاطر وأدواتها

تتعرض انشطة وأعمال المؤسسة في أي زمان ومكان للمخاطر ونظرا للأهمية البالغة التي تكتسيها فقد صدرت تعاريف متعددة ومتنوعة لها من عدة جهات نذكر منها:

- تعريف معهد المدققين الداخليين الأمريكي لإدارة المخاطر كما يلي:

" هي عملية تحديد، تقييم، إدارة، ومراقبة الأحداث أو الظروف وذلك بهدف تزويد الإدارة بتأكيد معقول فيما يتعلق بإنجاز وتحقيق أهداف المؤسسة المخطط لها"[1].

- وعرفت إدارة المخاطر كذالك أنها:

" مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتةعن طريق توقع الخسائر المحتملة وتنفيذ الإجراءات التي من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسائر أو الاثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى"[2].

- إدارة المخاطر هي: " عملية التحكم في الخطر عن طريق الحد من تكرار حدوثه من جهة والتقليل من حجم الخسائر المحتملة من جهة أخرى وذلك بأقل تكلفة ممكنة "[3].

- وعرفت إدارة المخاطر من خلال معيار إدارة المخاطر

" أنها جزء اساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة. وهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل نشاط "[4].

- إدارة المخاطر هي: " عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير إستراتيجيات لإدارتها و مواجهتها والتقليل من خطورتها من خلال نقلها إلى جهة اخرى وتجنبها وتقليل أثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها، سواءا كانت هذه المخاطر ناجمة عن أسباب مادية وقانونية أو مخاطر مالية"[5].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن :

- ✓ إدارة المخاطر تمثل عنصرا من عناصر الإدارة الإستراتيجية في المؤسسة؛
- ✓ المفهوم الحقيقي لإدارة المخاطر هو تنفيذ معايير الأمان في المؤسسة في حالة الطوارئ؛
- ✓ إدارة المخاطر عملية مستمرة ومتواصلة يتم فيها تحليل المخاطر التي تواجهها المؤسسة وإيجاد الحلول المناسبة لها.

ثانيا: أدوات إدارة المخاطر

إن الجزء الجوهري والأساسي من وظيفة إدارة المخاطر يتمثل في تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي المترتب على الخسائر المتكبدة إلى الحد الأدنى، ويمكن تصنيف التقنيات المستخدمة في معالجة المخاطر إلى[6]:

---

[1] The Institute of Internal Auditors, International Standards for the Professional Practice of Internal Audit Standards 2010, P: 19.

[2] طارق عبد العال حماد،**مرجع سبق ذكره**، ص : 51.

[3] محمد كامل درويش، **إدارة المخاطر وإستراتيجية التأمين المتطورة في ظل إتفاقية الغات**، دار خاود،ط1، الاردن، 1996،ص: 48.

[4]ERMA, RMS, **www.erma-egypt.org**, P:02.

[5] فرحات غول، بومدين يوسف، الأخطار ونماذج إدارتها في المؤسسة،**ملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات الافاق والتحديات**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،25-26 نوفمبر2008، ص: 08.

[6]طارق عبد العال حماد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 52.

أ. **التحكم في المخاطرة:**

وتشمل أساليب التحكم في المخاطرة تحاشي المخاطرة والمداخل المختلفة إلى تقليل المخاطرة من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة والتحكم، بالإضافة إلى أسلوب الخفض.

ب. تمويل المخاطرة:

يركز تمويل المخاطرة على ضمان إتاحة الأموال لتغطية الخسائر التي تحدث، ويأخد تمويل المخارطرة بدرجة أساسية شكل الإحتفاظ أو التحويل.

الفرع الثالث: خطوات عملية إدارة المخاطر وأهدافها

اولا: خطوات عملية إدارة المخاطر

إدارة المخاطر عبارة عن عملية منطقية ومنهجية تتم من خلال الخطوات التالية، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): خطوات عملية إدارة المخاطر

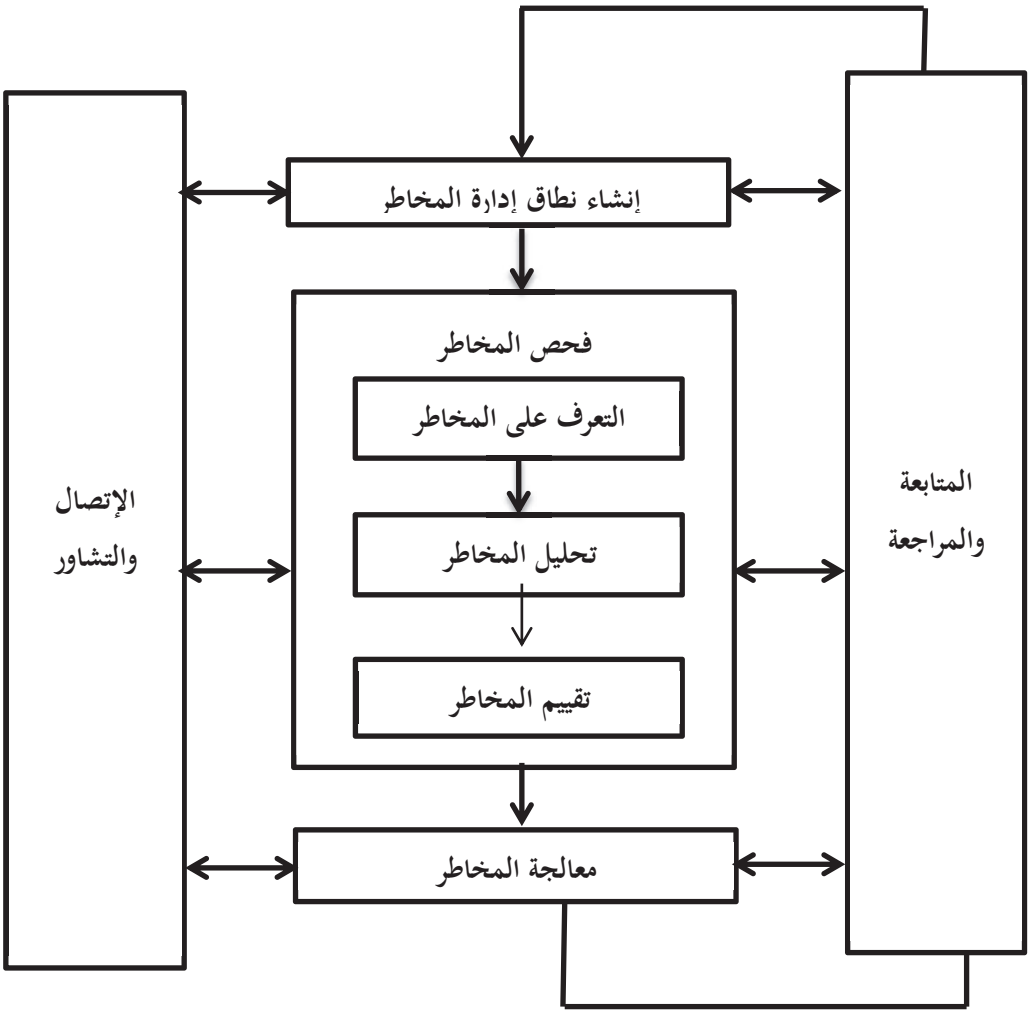

المصدر: عمر علي عبد الصمد، **نفس المرجع السابق**، ص:126.

1. **إنشاء نطاق إدارة المخاطر**

ويتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار للعملية وأجندة التحليل (تحليل المخاطر)[1].

2. **فحص المخاطر**

وتتضمن هذه المرحلة النقاط التالية :

أ. **التعرف على المخاطر**: على المؤسسة التعرف على مصادر المخاطر ومناطقه والأثار المترتبة عليها، فالهدف من هذه الخطوة هو توليد قائمة شاملة للمخاطر التي قد تؤدي إلى إحداث خسائر.

ومن الأدوات المستخدمة لذلك خرائط تدفق العمليات، تحليل القوائم المالية،عمليات معاينة المؤسسة، المقابلات الشخصية...

ب. **تحليل المخاطر**: بعد أن يتم التعرف على المخاطر، يجب أن يتم قياس الحجم المحتمل للخسارة وإحتمال حدوث تلك الخسارة ثم ترتيب الأولويات إلى مخاطر حرجة، هامة وغير هامة.

ت. **تقييم المخاطر**:عندما يتم الإنتهاء من تحليل المخاطر، فإنه من الضروري إجراء مقارنة بين تقدير المخاطر ومقاييس المخاطر التى تم إعدادها من طرف المؤسسة، مقاييس المخاطر تتضمن العوائد والتكاليف ذات العلاقة، والمتطلبات القانونية والعوامل الإجتماعية والإقتصادية والبيئية، وإهتمامات اصحاب المصالح...

لذلك يستخدم تقييم المخاطر لإتخاد القرارات تجاه المخاطر ذات أهمية بالنسبة للمؤسسة[2].

3. **معالجة المخاطر**

بعد التعرف على المخاطر وتقييمها يتم وضع معايير مناسبة لضبط هذه المخاطر، وتتمثل هذه الخطوة في دراسة التقنيات التي ينبغي إستخدامها للتعامل مع كل مخاطرة، فهي المرحلة التي يحدد فيها إتخاد قرار بشأن المخاطر، من بين هذه التقنيات نجد التحاشي، الخفض، الإحتفاظ والتحويل وعند تقرير التقنية الواجب إستخدامها للتعامل مع خطر معين تدرس حجم الخسارة المحتملة ومدى إحتمال حدوثها والموارد المتاحة لتعويضالخسارة حال حدوثها.

4. **المتابعة والمراجعة**

وتضم عملية المتابعة والمراجعة نوعين من العمليات أولهما : التدقيق الذي يقوم به طرف خارجي على عمليات إدارة المخاطر وهو إما ان يكون مدقق داخلي مستقل أو من خلال مدقق خارجي. والثاني المراجعة التي تقوم بها إدارة المخاطر على عملياتها.

ويعود إدراج عملية المتابعة والمراجعة في برنامج إدارة المخاطر لسببين هما[3]:

- أن عملية إدارة المخاطر مستمرة ومتغيرة، فالعمليات التي تقوم بها قد تتغير من وقت لأخر وفقا للتغير في المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، كما تتغير التقنيات التي يتم إتباعها أيضا والإنتباه المتواصل مطلوب.
- هناك بعض الأخطاء غير متكررة، لذا وجب وجود متابعة ومراجعة مستمرة بهدف تحسين الأداء.

---

[1] عرابة الحاج، تمجغدين نور الدين، المراجعة الداخلية كأداة لإدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية، **ملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات الافاق والتحديات**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،25-26 نوفمبر2008، ص: 08.

[2] معيار إدارة المخاطر،ص: 09.

[3] طارق عبد العال حماد، **مرجع سبق ذكره**،ص: 61.

فعلى إدارة المخاطر القيام بالمراجعة والمتابعة للتاكد من من التعرف على المخاطر وفحصها وأن إجراءات التحكم في المخاطر ملائمة، كما يجب إجراء مراجعة دورية للسياسات ومستويات التوافق مع القوانين ومراجعة معايير الأداء لتحديد فرص التطوير.

5. الإتصال والتشاور

يتم الإتصال والتشاور مع اصحاب المصالح الداخلية والخارجية، في جميع مراحل إدارة المخاطر وذلك لوضع خطة تتضمن الإبلاغ عن العمليات والإجراءات المتعلقة بها من أجل إبلاغ اصحاب المصلحة بالأسس التي تم إعتمادها في هذا المجال، بالإضافة إلى قيام المدقق الداخلي والخارجي بإعداد تقرير مبنيا على النزاهة والوضوح وأن يكون مدعما بالأدلة اللازمة، ليتم إرساله إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا وكل من له مصلحة في ذلك.

ثانيا: أهداف إدارة المخاطر:

لا تقل أهداف إدارة المخاطر أهمية عن أهداف الأقسام الأخرى في المؤسسة، وحسب Hedges&Mehr يقسمان أهداف إدارة المخاطر إلى قسمين هما:[1]

- أهداف قبل الخسارة؛
- أهداف بعد الخسارة.

ونحن سنركز في درستنا على اهداف قبل الخسارة لأنها هي التي تبني عليها المؤسسة هدفها الرئيسي من اجل تفادي الخسائر مسبقا، وهذه الأهداف هي:

البقاء والإستمرارية:

إن الهدف الأول لإدارة المخاطر هو الحفاظ على بقاء المؤسسة ككيان إقتصادي يفرض وجوده في بيئة الأعمال والحفاظ على الفاعلية التشغيلية للمؤسسة، ويمكن ترجمة هذا الهدف إلى هدف ابسط متمثل في "تفادي الإفلاس".

إستقرار الأرباح:

تسهم إدارة المخاطر في الأداء الإجمالي للمؤسسة بخفض التباينات في الدخل التي تنتج من الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى، بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين يمكن أن يساعد في تقليل الضرائب على الأرباح مما يجعل العبئ الضريبي الطويل المدى للمؤسسة سوف يكون أقل عندما تكون الأرباح مستقرة بمرور الوقت.

تقليل التوتر:

يقصد بتقليل التوتر والقلق الذي يشير له العلمان بأنه راحة البال التي تأتي من معرفة أنه قد تم وضع كافة التدابير المناسبة للتصدي للظروف المعاكسة، في الحالات القصوى فإن عدم التأكد والقلق الدهني يمكن لهما أن يصرفا إنتباه الإعتبارات الأخرى الأكثر أهمية.

تعظيم القيمة :

إن الهدف النهائي لإدارة المخاطر هو نفس الهدف النهائي للوظائف الأخرى في أي مؤسسة وهو تعظيم القيمة.

[1] عبدلي لطيفة، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية**، رسالة ماجستير في إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، منشورة، 2011-2012، ص: 58.

المطلب الثاني: المراجعة الداخلية كأداة لإدارة المخاطر

الفرع الأول: الطبيعة الاولية للمراجعة الداخلية

أصبحت المراجعة الداخلية بالغة الأهمية باعتبارها أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية بمفهومها المعاصر بحيث ابتدأت بنطاق و مجال ضيّق يقتصر على مراجعة القيود و السجلات المالية، ثم اتجهت بعد ذلك نحو المجالات الإدارية و التشغيلية نتيجة الظروف الاقتصادية .

اولا: نشأةالمراجعة الداخلية

الجدول رقم (1-1):تطور طبيعة ونطاق وأهداف المراجعة الداخلية

مراحل تطور المراجعة الداخلية	المرحلة الآولى الربعينات_ الخمسينيات	المرحلة الثانية الستينات_ الثمنينات	المرحلة الثالثة التسعينات_ الوقت الحالي
طبيعة وظيفة المراجعة الداخلية	اداة رقابة وحماية	أداة وقاية اداة إنشائية	أداة رقابة وأداة إنشائية وإستشارية وتوفير المعلومات للإدارة العليا ولجنة المراجعة
نطاق عمل المراجعة الداخلية	العمليات المالية والمحاسبية	جميع عمليات المؤسسة	جميع العمليات وإدارة المخاطر والحوكمة
أهداف عملية المراجعة الداخلية	رقابة الإلتزام ورقابة الناحية المالية والمحاسبية	رقابة الإلتزام وتقييم الأداء وتقديم المقترحات	التحقق والتقييم والمراجعة على أساس المخاطر
مدخل عملية المراجعة الداخلية	التحقق من صحة العمليات المالية	التحقق وتقييم الكفاءة والفعالية	رقابة الإلتزام وتقديم الإقتراحات وتقييم عمليات إدارة المخاطر والحوكمة
التبعية	المدير المالي	إدارة المؤسسة	لجنة المراجعة
التبليغ	المدير المالي	الإدارة العليا	لجنة المراجعة ومجلس الإدارة

المصدر: شادي صالح البجميري، **دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، منشورة، 2010-2011، ص: 46

ثانيا: تعريف المراجعة الداخلية

إن المراجعة ميدان واسع، عرف تطورات كبيرة ومتواصلة، مع كبر حجم المؤسسات وتعقد النشاطات وتنوعها يصعب فيهايوما بعد يوم التسيير، إذ تكثر العمليات المنجزة والمعلومات المتدفقة والأخطاء والإنحرافات، بل إدارة المخاطر أحيانا.

على لسان جمعية الأمريكية المحاسبية: " المراجعة هي عملية منظمة ومنهجية لجمع الأدلة والقرائن، بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الإقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية نتائج المراجعة ".[1]

من خلال هذا التعريف نستخلص:

- ✓ المراجعة عملية منظمة ومنهجية، أي أنها تعتمد على التخطيط المسبق لما سوف يقوم به المراجع؛
- ✓ أهمية حصول المراجع على الأدلة والقرائن الملائمة وتقييمها بطريقة موضوعية؛
- ✓ ضرؤرة إيصال نتائج الفحص إلى الأطراف المعنية.

التعريف الثالث:عرف" Bonnault et Germond " المراجعة انها: " إختبار تقني صارم وبناء بأسلوب منظم من طرف مهني مؤهل ومستقل بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة ومدى إحترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في الصورة الصادقة على الموجودات والوضعية المالية ونتائج المؤسسة" .[2]

أما المراجعة الداخلية فقد حظيت بإهتمام كبير من الجهات الحكومية، المهنية والأكاديمية من أهم التعاريف التي تناولتها:

يعرفها المعهد الفرنسي للمراجعة والمراقبة الداخلية أنها(IFACI) :" نشاط مستقل وموضوعي يعطي للمؤسسة ضمان على درجة التحكم في عملياتها، كما أنها تعتبر نشاط إستشاري تساعد في عملية التحسين وتساهم في خلق قيمة مضافة" .[3]

ويعرفها معهد المدققين الداخلين (IIA) كما ورد في (ISPPIA) انها: "نشاط مستقل، موضوعي وإستشاري، مصممليزيد من قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها، إذ يساعدها على تحقيق أهدافها من خلال منهجية منتظمة ومنضبطة لتقييم وتطوير فعالية إدارة المخاطر، وضبط وإدارة وترشيد العمليات" .[4]

ويعرفها خالد أمين : أنها " فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة تحت تدقيق فحصا إنتقاديا منتظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعمال المؤسسة ".[5]

المراجعة الداخلية: "هي نشاط أو وظيفة تعمل على إضافة قيمة للمؤسسة من خلال خفض التكاليف وفحص تقييم نظام الرقابة الداخلية، ومساعدة المؤسسة على تحقيق أهدافها عن طريق تقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر، الرقابة،حوكمة المؤسسة".[6]

مما سبق يمكن تلخيص دور المراجعة الداخلية فيما يلي:

1. المراجعة الداخلية ليست مسؤولة عن تحقيق التوزنات في المؤسسة، لكن التحقق من وجود الشروط المناسبة للمحافظة عليها؛

---

[1] عمر على عبد الصمد، **مرجع سبق ذكره**،ص: 69.

[2] محمد التوهامي طواهر، صديقي مسعود، **المراجعة وتدقيق الحسابات–الإطار النظري والممارسات التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2005، ص: 9.

[3] الصبان م سمير، والفيومي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص : 18.

[4] داود يوسف صبح، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**، إتحاد المصارف العربية للنشر، بيروت لبنان،الطبعة الاولى،2007، ص: 38.

[5] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية**، مطبعة الإتحاد، عمان الأردن، 1980، ص: 10.

[6] خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية**، ط1، الأردن،الوراق للنشر والتوزيع، 2006، ص:32.

2. التحكم في التغيرات والإضطرابات ومحاولة التكيف مع تحولات المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة؛
3. تخفيض المخاطر وضمان حماية الأصول، بالإضافة إلى التقييم المستمر لنظام الرقابة الداخلية.

الفرع الثاني: خصائص وأهداف المراجعة الداخلية

اولا: خصائص المراجعة الداخلية

تتميز المراجعة الداخلية بالخصائص التالية أنها:

1. **وظيفة تقييم مستقلة:** تعني أن يكون المراجع الداخلي مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها، وأن يتبع إداريا أعلى مستويات الهيكل التنظيمي في المؤسسة.
2. **وظيفة إستشارية:** تعمل على تزويد الإدارة ومجلس إدارة المؤسسة بالتحليلات والدراسات وكذا الإستشارات والإقتراحات اللازمة لإتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.
3. **وظيفة تأكيدية:** بناءا على نتائج تقدير المخاطر، تعمل المراجعة الداخلية على تقييم كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، حيث تطمئن الإدارة بأن المخاطر المرتبطة بنشاط المؤسسة مفهومة ويتم التعامل معها بشكل مناسب.[1]
4. **وظيفة موضوعية:** تعني أن يقوم المراجع الداخلي بأداء عمله دون تحيز إلى أي طرف قد تكون له مصلحة في نتائج عملية المراجعة، أي أنه على المراجع الداخلي أن يمارس التجرد والعدالة في جمع وتقييم أدلة الإثبات وتقييم النتائج، فالموضوعية تعتبر خاصية أساسية للمراجعة الداخلية، فهي تسمح للمراجع بأن يوفر كل من خدمات التأكيد والنشاطالإستشاري إلى مجلس الإدارة والأطراف ذات المصلحة.

ثانيا: أهداف المراجعة الداخلية:

إن الهدف الأساسي من المرجعة الداخلية هو مساعدة أعضاء الإدارة في تنفيذ مهامهم ومسؤلياتهم بقيام المراجع الداخلي بعمليات الفحص والتقييم وإعطاء نصائح للإدارة وتعاليق حول العمليات التي مراجعتها، وبصفة عامة يمكن أن يشمل قسم المراجعة الداخلية واحد أو اكثر من الأهداف التالية[2]:

أ. التأكد من مدى ملائمة وفعالية السياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل فسي المؤسسة والتحقق من تطبيقها؛
ب. التأكد من التزام الادارات والدوائر في المؤسسة من خلال ممارسة اعمالها بتحقيق الأهداف والسياسات والإجراءات المعتمدة خلال فترة زمنية او مالية معينة؛
ت. اقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر التنفيذية والأنشطة في المؤسسة، تاكيدا للمحافظة على الممتلكات والموجودات؛
ث. التأكد من صحة البيانات المالية وغير المالية ذات العلاقة، ومدى الاعتماد عليها، من خلال مراجعة وفحص العمليات، ودراسة الضبط الداخلي وتقييم إدارة المخاطر، وتدقيق البيانات المالية؛
ج. مراجعة إجراءات إدارة المخاطر وما إشتملت عليه من مراكز الخطر بالإضافة الى مراجعة فعالية الأساليب المعتمدة لتقييم تلك المخاطر؛
ح. مراجعة إجراءات تقييم كفاية رأس المال الموظف في المؤسسة؛
خ. التأكد من الإلتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها؛

[1] نفس المرجع السابق، ص:44.
[2] داود يوسف صبح، **مرجع سبق ذكره**، ص،ص:42،43.

د. إعداد تقارير مفصلة ودورية، وتوجيهها إلى الأطراف ذوي العلاقة.

الفرع الثالث: أنواع ومعايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية

أولا:أنواع المراجعة الداخلية

هناك أنواع عديدة للمراجعة الداخلية نذكر منها[1]:

المراجعة المالية :

هذا النوع يشمل إجراء فحص شامل لسجلات وتقارير الإدارة المالية، من اجل التحقق من أن الاصول والخصوم تم تسجيلها بدقة وإظهارها في الميزانية، وأن الآرباح والخسائر تم تقديرها بشكل سليم،كما تشمل التأكد من المركز المالي للمؤسسة وفحص التدفقات النقدية، وأن تسجيل المعاملات المالية يتم وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

المراجعة التشغيلية: (مراجعة العمليات)

عبارة عن فحص شامل وواسع ومراجعة تحليلية لعمليات المؤسسة، لتأكد من إنجازها طبقا للسياسات المعتمدة ولتقييم مدى الملائمة الإقتصادية والكفاءة والفعالية.

مراجعة الإلتزام :

تهدف إلى التأكد من إلتزام المؤسسة بالسياسات و القوانين و الأنظمة المعمول بها بالإضافة إلى التأكد من إلتزام كافة المستويات الإدارية المختلفة بالقوانين واللوائح والتعليمات التي تصدرها المؤسسة.

مراجعة نظم المعلومات:

يهدف هذا النوع إلى إختبار أمن تشغيل بيانات نظم المعلومات ونزاهتها بالإضافة إلى البيانات التي أخرجتها هذه النظم، ويتضمن ذلك أن السجلات الخاصة بالعمليات والتقارير المعدة على أساسها تتضمن معلومات دقيقة، كاملة، قابلة للتصديق، ومعدة في الوقت المناسب.

مراجعة الأداء :

تهدف هذه المراجعة إلى التأكد من المؤسسة تستعمل الموارد المتاحة بأكثر كفاءة وفعالية إقتصادية، وانها تمكنها من تحقيق رسالتها وأهدافها، ويشمل ذلك النظر في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية ويطلق على هذا النوع ايضا المراجعة الإدارية.

ثانيا: المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية

يتكون الإطار العام للمعايير المهنية الجديدة والتي وضعت سنة 2003 وأصبحت نافذة إعتبارا من 2004 من مجموعتين هما[2]:

- **معايير السمات:** "سلسلة الالف" وهي عبارة عن مجموعة مكونة من أربعة معايير رئيسية صادرة من معهد المراجعين الداخليين، والتي تتناول سمات وصفات المؤسسات والافراد الذين يؤدون أنشطة المراجعة الداخلية، وشملت على الاهداف والصلاحيات والمسؤوليات (وثيقة المراجعة الداخلية)، الإستقلالية والموضوعية، البراعة وبدل العناية، الرقابة النوعية وبرامج التحسين.

معيار رقم1000 تحديد أهداف وصلاحيات ومسؤولية نشاط المراجعة الداخلية بوثيقة موافق عليها من مجلس الادارة؛

[1] اوصيف لخضر، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات**، مذكرة ماجستير في إقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، غير منشورة، 2009-2010، ص:64.

[2] مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي، فعالية وأداء المراجعة في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، **ملتقى حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 6-7 ماي2012،ص: 09

معيار رقم1100 الإستقلالية بالنسبة لأنشطة المراجعة الداخلية، والموضوعية في تأدية هذه الانشطة وفي إبداء الرأي؛

معيار رقم 1200 البراعة في أداء أنشطة المراجعة الداخلية وبل العناية المهنية؛

معيار رقم 1300 على مدير المراجعة الداخلية أن يضع برنامج للرقابة النوعية وبرنامج للتحسين.

- **معايير الأداء:** "سلسلة الالفين" وهي عبارة عن سبعة معايير رئيسية صادرة عن معهد المراجعين الداخليين والتي تصف أنشطة المراجعة الداخلية، وتضع المقاييس التي يمكن ان يقاس بها أدائها، وشملت نشاط المراجعة الداخلية (الخطة السنوية)، طبيعة العمل، تخطيط للمهمة، تنفيذ المهمة، إيصال النتائج، مراقبة ورصد مراحل الإنجاز، وقبول الإدارة المخاطر.

معيار رقم 2000 إدارة نشاط المراجعة الداخلية: وتقع على عاتق مسؤولية مراقبتها على مدير المراجعة بالمؤسسة ويجب أن تتميز بالكفاءة والفعالية من أجل خلق قيمة مضافة؛

معيار 2100 طبيعة العمل: يقوم نشاط المراجعة الداخلية بتقييم والمساهمة في تحسين أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والحوكمة؛

معيار2200 تخطيط للمهمة: على المراجعين الداخليين تكوين ووضع خطة لكل مهمة؛

معيار2300 تنفيذ المهمة: على المراجعين الداخلييت تحديد، تحليل وتقييم وتسجيل ملومات كافية لتحقيق أهداف المهمة؛

معيار2400 توصيل النتائج: يجب على المراجعين الداخليين إيصال نتائج المراجعة بالوقت والطريقة المناسبة؛

معيار2500 متابعة التقدم: على مدير قسم المراجعة الداخلية وضع والمحافظة على نظام لمراقبة ومتابعة النتائج التي تم التقرير عنها للإدارة؛

معيار2600 قبول إدارة المخاطر: ينبغي على مدير قسم المراجعة الداخلية في المؤسسة التأكد من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر، وإذا رأى أنه غير مناسب أن يناقش الأمر مع الإدارة، وإذا لم يتوصل للحل يتوجب عليه إبلاغمجلس الإدارة عن ذلك.

المطلب الثالث: دور المراجعة الداخلية في إكتشاف المخاطر

تلعب المراجعة الداخلية دورا هاما في عملية إدارة مخاطر المؤسسة، من خلال تحليل وتقييم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر وإحتمال حدوثها، والتأكد من صحتها لتقديم تأكيد معقول للإدارة بأن التقييم الذي سيتم على أساسه التعامل مع المخاطر تم بشكل صحيح.

حيث ممكن أن تتخد الإدارة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر، كقبول الخطر، أو تجنب الخطر، أوالتخفيف من هذا الخطر إستنادا إلى درجة إحتمال حدوثه ودرجة تأثيره، وفي هذه المرحلة يبرز دور المراجعة الداخلية من خلال تقديم المشورة والنصح للإدارة حول البديل الانسب لمعالجة المخاطر بالمقارنة مع تكلفة هذا الخيار، وتقوم المراجعة الداخلية بإختبار فعالية نظام الرقابة الداخلي ودوره في تخفيف أو التخلص من المخاطر من خلال المراقبة المستمرة لعملية إدارة المخاطر ومدى تنفيذها بما يتناسب مع خطط وإستراتيجيات وأهداف المؤسسة، وتقوم أيضا بتحليل وتقييم المخاطر التي تحققت فعلا ومدى فعالية البديل الذي اتبع للتعامل معها[1].

[1] صالح البجميري، مرجع سبق ذكره، ص82.[بتصرف]

وقد بين معهد المراجعين الداخليين الامريكي الدور الرئيسي لنشاط المراجعة الداخلية فيما يتعلق بإدارة المخاطر في المؤسسة من خلال تقديم خدمات تأكيدية موضوعية للإدارة العليا ومجلس الإدارة حول فعالية عملية إدارة المخاطر، ويتمثل في أمرين هما:

- تقديم تأكيد موضوعي بأن مخاطر العمل الرئيسية تدار بشكل ملائم وصحيح؛
- تقديم تأكيد بأن إطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية يعمل بكفاءة وفعالية.

كما حدد المعهد الاجراءات الرئيسية والوقائية التي يمكن للمراجعة الداخلية أن تمارسها في إدارة المخاطر، وكذالك الإجراءات التي يجب ان تتجنبها وليست من إختصاصها وتؤثر على إستقلاليتها وموضوعيتها[1].

ويوضح الشكل التالي الادوار المختلفة للمراجعة الداخلية

الشكل رقم (1-2) الادوار المختلفة للمراجعة الداخلية في إدارة المخاطر

ليست من مسؤولية المراجعة الداخلية	الدور الوقائي والمنطقي للمراجعة الداخلية	الدور الجوهري للمراجعة الداخلية
- تحمل مسؤولية عملية إدارة المخاطر لوحده. - تنفيذ إجراءات الاستجابة للمخاطر نيابة عن الادارة. - اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستجابة للمخاطر . - ادارة التأمين على المخاطر. - تنفيذ عملية إدارة المخاطر وإخضاعها لسيطرته. - تحديد المخاطر الجوهرية.	- تطوير إستراتيجيةإدارة المخاطر للمصادقة عليها من مجلس الادارة. - تأييد ودعم القائمين على إدارة المخاطر. - المحافظة على إطار عملية إدارة المخاطر وتطويرها. - تجميع التقارير المختلفة عن المخاطر - ترتيب خطوات عملية إدارة. - مساعدة الادارة في الاستجابة للمخاطر - المساعدة في تحديد وتقييم	- تقديم تأكيد للمؤسسة حول فعالية عملية إدارة المخاطر. - تقديم تأكيد بأن تقييم المخاطر يتم بشكل صحيح. - تقييم عملية إدارة المخاطر. - تقييم التقارير التي تحدد المخاطر الرئيسية. - مراجعة عملية إدارة المخاطر.

المصدر:من إعداد الطالبة إعتمادا The Instite of Internal Auditors, Op cit, 2009,P4

[1]The Instite of Internal Auditors, the Role of Internal Auditing in Enterprise-wide Risk Management, Septemer 29, 2004,P, P:1,2. **www.theiia.org**

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية السابقة لموضوع الدراسة

لقد تم تناول موضوع المراجعة الداخلية من قبل العديد من الدارسين والباحثين في مجال المالية والمحاسبة من جوانب مختلفة وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث ذكر بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوعنا منها الدراسات العربية والأجنبية:

المطلب الأول: الدراسات العربية

1- **دراسة إيهاب ديب مصطفى رضوان، بعنوان:"أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الداخلية"** مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، بغزة، 2012. هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطرالمصرفية في البنوك التجارية بقطاع غزة وفقا لمعايير التدقيق الداخلي. ومن أهم نتائج الدراسة وجود دلالة إيجابية بين تطبيق المعايير من قبل اجهزة التدقيق الداخلي وبين إدارة المخاطر المصرفية. ومن أهم التوصيات ضرورة إهتمام الجهات الإدارية في المصارف بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانيات الازمة لتدعيم مكانتها داخل المصرف وكذالك ضرورة تنظيم المصارف دورات تدريبية للمدققين الداخليين في أساليب إدارة المخاطر المصرفية وكيفية مواجهتها وتقييمها.

2- **دراسة إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، بعنوان:" دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة"** مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، بغزة، 2011 . هدفت هده الدراسة الى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطرفي المصارف العاملة في قطاع غزة، مع إستعراض لمفهوم التدقيق الداخلي وبيان أهميته وأهدافه ومن ثم التطرق الى دور المدقق في إدارة المخاطر. ومن النتائج المتوصل إليها وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر، كما توصلت الدراسة ايضا الى انه ليس من مهام التدقيق الداخلي تحديد المخاطر وإدارتها وإنما دوره تقديم إستشارات وتوصيات بشأنإدارة المخاطر، ومن أهم التوصيات التى قدمتها الدراسة زيادة التنسيق بين قسم التدقيق الداخلي وإدارة المخاطروالإهتمام بتنمية قدرات المدققين الداخليين.

3- **دراسة شادي صالح البجيرمي، بعنوان:" دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر"** مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة دمشق، 2010-2011 . هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة وظيفة المراجعة الداخلية في عملية إدارة المخاطر في المصارف اسورية العامة والخاصة. ومن اهم نتائج هذه الدراسة عدم إهتمام المصارف السورية العامة والخاصة بأهمية حصول عامليها في قسم التدقيق الداخلي على الشهادات المهنية الدولية في هذا المجال، قلة الدورات التدريبية التي تتيح للعاملين متابعة التطورات في مجال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. ومن اهم التوصيات ضرورة تفعيل دور نشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف لتساعدها في مواجهة الأزمات المالية المستقبلية والمحافظة على بقائها، ضرورة إهتمام المصارف وبشكل كبير بعملية إدارة المخاطر لديها ومعرفة دورها البالغ في مواجهة مختلف المخاطر المحيطة بها.

4- **دراسة عبدلي لطيفة: "دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية"** مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الافراد وحوكمة الشركات، جامعة تلمسان، 2012 . هدفت هذه الدراسة الى إبراز دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية بإعتبارها الوظيفة التي تضمن للمؤسسة البقاء والإستمرارية في ظل البيئة المتغيرة والمتقلبة، حيث توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها إدارة المخاطر عبارة عن منهج علمي عملي للتعامل مع مختلف المخاطر من خلال القدرة على كشف مسبباتها ومقدار شدتها بناءا على عدة طرق، التسلح باليقظة الإستراتيجية يسمح بالإطلاع الدائم على بكل ما يطرأ من مستجدات وبالتالي رصد أي المخاطر قد تنتج من البيئة الداخلية أو الخارجية. كما قدمت

الدراسة بعدة توصيات أهمها: تطوير الأساليب والإجراءات المتخدة في إدارة المخاطر، وكذا ضرور بناء إستراتيجية واضحة تكون مبنية على التحليل الدقيق للبيئة الداخلية والخارجية وتصور مختلف السنريوهات التي قد تكون عليها المخاطر مستقبلا.

5- **دراسة الحاج عرابة وتمجغدين نورالدين، بعنوان: " المراجعة الداخلية كإستراتيجية لإدارة المخاطر في المؤسسة"** الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الأفاق والتحديات، جامعة الشلف، يومي 25-26 نوفمبر2008 . هدفت هذه الدراسة الى الى ابراز الدور الإستراتيجي للمراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية، من نتائج الدراسة أن المراجعة الداخلية اصبحت تشكل مصدرا إستشاريا وتوجيهيا يساعد في تحمل مسؤوليات إدارة المخاطر وتقليل منها الى حد مقبول، ومن اهم التوصيات التي قدمها الباحث ضرورة إستحداث قسم لإدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية وكذلك الدعم والتأييد التام للمراجعة الداخلية من طرف الإدارة العليا لما لها من مزايا في إدارة المخاطر، إضافة الى التدريب المناسب وبشمل دوري للمراجعين الداخليين المكلفين بقسم إدارة المخاطر.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1- دراسة لـ (William, 2003) بعنوان:

"Auditing Risk Assessment And Risk Management Processes " هدفت هذه الدراسة الى التعرف على وظيفة المراجعة الداخلية في إضافة قيمة للمؤسسة من خلال تأكيدها على عملية التقييم الداتي للمخاطر. ومن نتائج الدراسة أن نظام الرقابة الداخلي القوي يتطلب تحليل جميع المخاطر المرتبطة بأنشطة المشروع، وأن نظام الرقابة الداخلي يتأثر بمنهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر. ومن توصيات الدراسة ضرورة الإهتمام بقسم المراجعة الداخلية حيث أن وظيفة المراجعة الداخلية لها الأثر الكبير في تخفيض معدل المخاطر إلى أدنى حدودها من خلال تحليل التقارير الصادرة منه.

2- دراسة لـ (Spira & Paga, 2003)بعنوان:

"Risk management the reinvention of internal control and the changing role of internal audit"

وهي مقالة **بمجلة المحاسبة والتدقيق**، المملكة المتحدة، 2003. تناولت هذه الدراسة طبيعة وظيفة الرقابة الداخلية في ظل حوكمة الشركات في المملكة المتحدة، مركزة على اسلوب التنظيم الداتي للاجراءات كجزء من مصادر الرقابة الداخلية وسياسات حوكمة الشركات.

من نتائج الدراسة انه كلما كان نظام الرقابة الداخلي قوي وفعال كان بالامكان التقليل من المخاطر التي تواجه المؤسسة، وان التطور الكبير في إدارة المؤسسة يتطلب الاهتمام بقسم المراجعة الداخلية وتحليل التقارير الصادرة منه لمواجهة المخاطر وإدارتها.

ومن أهم التوصيات ضرورة الاهتمام بقسم المراجعة الداخلية وإعطائه درجة مناسبة من الاستقلالية.

3- دراسة[1] **Institute of Internal Auditours, 2011 بعنوان:**

"Internal Auditing Role in Risk Management".

هدفت هده الدراسة إلى بيان دور المدقق الداخلي في تفعيل أداء إدارة المخاطر من خلال تحليل الدور الواجب القيام به والوسائل المستخدمة لتفعيل اداء إدارة المخاطر إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم إعداد إستبانة وتوزيعها بالتنسيق بين معهد المدققين الداخليين في كل من الولايات المتحدة الإمريكية ولإيرلندا وبريطانيا.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك دور مهم للمدققين الداخليين في إدارة المخاطر، ووجود فهم سليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الإدارة يساعد المراجع على فهم خطة المراجعة التي تراعي منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها: ضرورة تطوير مهارة المدقق الداخلي لتمكينه من تقديم إستشارات وتوصيات بشأن تطوير نظام إدارة المخاطر للمؤسسة.

المطلب الثالث: مميزات الدراسة

يلاحظ من خلال الدراسات السابقة أن القاسم المشترك بينها المخاطر، ولكن كل دراسة أخذت مجال معين وعلاقته بالمخاطر، فدراسة إبراهيم المدهون أظهرت دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر أما دراسة صالح البجميري وعرابة ركزت على دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، في حين تناولت دراسة Spira و William دور المراجعة الداخلية في إضافة قيمة للمؤسسة من خلال تحليل المخاطر التي تواجهها ومحاولة التقليل منها.

و يمكن عرض مميزات دراستنا في النقاط التالية:

- إبراز دور المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر الموسسة؛
- التعرف على مدى قيام المراجع الداخلي بدوره في تقديم خدمات إستشارية للادارة بشان فعالية انشطة إدارة المخاطر في المؤسسة؛
- محاولة إسقاط دراستنا على بعض المؤسسات الجزائرية للتعرف على درجة التنسيق بين قسم المراجعة الداخلية و قسم إدارة المخاطر، وباقي الأقسام الأخرى.

[1] مرابطي نوال، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية**، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصد مرباح، ورقلة، منشورة، 2013، ص: 22.

خلاصة الفصل:

من خلال ماسبق ومما تم التطرق إليه تبين أن إدارة المخاطر أصبحت تلعب دور أساسيا وجوهريا في إدارة وتسيير المؤسسات الإقتصادية بإعتبارها تعمل على إكتشاف المبكر للمخاطر التي تتربص بها، هذا الاهتمام جاء نتيجة الظروف الراهنة والتغيرات السريعة، هذه الظروف التي نتجت عنها مخاطر معقدة البنية ومتعددة الاوجه، الشيء الذي فرض على المؤسسات إتباع منهجية صحيحة من شأنها تقليص او تخفيف المخاطر، من خلال الاعتماد على مجموعة من الوسائل والاساليب منها المراجعة الداخلية التي تعمل على إضافة قيمة للمؤسسة وتقييم المستمر لنظام الرقابة الداخلية ثم تزويد الادارة بتقارير عن أي إنحرافات أو نقاط ضعف وتحسين عمليات إدارة المخاطر وبتكلفة معقولة.

الفصل الثاني:
الدراسة الميدانية

المبحث الأول : الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية

تتمحور الدراسة الميدانية بشكل أساسي على دراسة وتحليل واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة الإقتصادية من منظور إدارة المخاطر من خلال تحقيق أهدافه. حيث يشتمل هذا المبحث على تحديد الطريقة والأدوات المستعملة في جمع بيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة

يتناول هذا المطلب عرض لطريقة المتبعة في هذه الدراسة من خلال التعرف على مجتمع وعينة الدراسة، وأهم مصادر البيانات بالإضافة إلى أدوات جمع هذه البيانات.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

روعي في اختيار مجتمع الدراسة الميدانية أن يكون أفرادها من بين الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية، وقدرة الحكم على أهمية المراجعة الداخلية في عملية إدارة المخاطر وتقليل من حالة عدم التأكد، وقد شملت هذه الدراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية بالولاية ورقلة، دائرة تقرت، بلدية حاسي مسعود.

كما أنه لم يتم تحديد حجم عينة الدراسة بشكل مسبق قبل توزيع أو نشر استمارة الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع حوالي 80 استمارة، بعد عملية الفرز والتبويب والتنظيم ،تقرر الإبقاء على 56 استمارة من مجموع الاستمارات لتمثل عينة الدراسة، بعدما قمنا بإقصاء باقي الاستمارات المقدرة بـ : 24 استبعدت10 منها للنقص في الإجابات، و14 لعدم استلامها بسبب ضياعها.

جدول رقم (2_1) : العد الإحصائي الخاص باستمارة الاستبيان

البيان	الاستبيان	
	التكرار	النسبة
عدد الإستمارات المعلن عنها	80	100%
المفقودة والمهملة	14	17.7%
الملغاة	10	12.5%
الصالحة	56	70%

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على الاستبيان

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة.

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

المتغير التابع: إدرة المخاطر

المتغير المستقل: المراجعة الداخلية

الشكل رقم (2-1) : متغيرات الدراسة

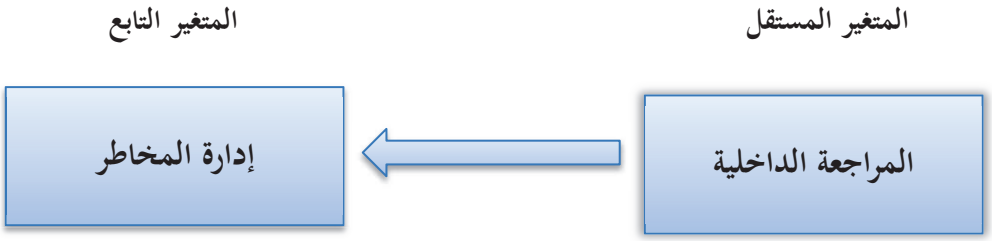

المصدر :من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: الأدوات والإجراءات المتبعة

نحاول من خلال هذا المطلب بيان الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة.

الفرع الاول: أدوات جمع البيانات

1. أداة جمع البيانات:

تم الاعتماد في جمع البيانات على استبيان وعلى العموم فلقد اعتمدنا في توزيع الاستمارات على عدة طرق أهمها:

- الاتصال المباشر بأفراد العينة عن طريق إجراء مقابلات خاصة معهم لشرح أهمية ومضمون الاستبيان؛
- إيداع الاستمارات على مستوى مكاتب المحاسبة وبعض المؤسسات؛
- الاستعانة ببعض الزملاء من خلال إرسال الاستبيان عن طريق البريد الالكتروني؛

و بهذا ضمنا عددا مقبولا من الإجابات والبيانات.

2. محتوى الاستبيان :

احتوى الاستبيان على مقدمة لأجل تقديم موضوع الدراسة للمستقصى منهم، وتعريفهم بهدفها الأكاديمي ولتشجيعهم على المشاركة في الموضوع. لذا قمنا بتقديم الدراسة على أنها في إطار أكاديمي، وأن هدفها هو دراسة واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية من منظور إدارة المخاطر . كما بينا أن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

كما احتوى الاستبيان على جزئين من الأسئلة:

_ الجزء الأول : خاص بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 3 فقرات؛

_ الجزء الثاني : يناقش فرضيات الدراسة وتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور كما يلي :

- المحور الأول: تضمن أسئلة متعلقة بالفرضية الأولى حول مدى وعي وإدراك المؤسسة لإدارة المخاطر التي تواجهها. وقد شمل ستة أسئلة؛
- المحور الثاني: تضمن أسئلة متعلقة بالفرضية الثانية والتي تبين تأثير تطبيق مدخل إدارة المخاطر على برنامج المراجعة الداخلية. وقد شمل هذا القسم أربعة أسئلة؛

- المحور الثالث تضمن أسئلة متعلقة بالفرضية الثالثة والتي تبين دور المراجع الداخلي في دعم وتفعيل عملية إدارة المخاطر. وقد شمل هذا القسم تسعة أسئلة.

3. تحكيم الاستبيان:

قبل نشر الاستبيان تم عرضه على مجموعة من الأساتذة المحكمين في كلية العلوم الاقتصادية بجامعة ورقلة، متخصصين في المحاسبة والمراجعة والإحصاء، وهذا بغية التأكد من سلامة بناء الاستمارة من مختلف الجوانب، خاصة من حيث:

- دقة صياغة الأسئلة وصحة العبارات.
- توزيع خيارات الإجابة لضمان ملائمتها لعملية المعالجة الإحصائية.
- من أجل الوقوف على مشكلة التصميم والمنهجية.

وفي الأخير وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة من الأساتذة المحكمين، تمت صياغة الاستبيان بشكل نهائي.

الفرع الثاني : الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة

و قد تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس "ليكارت" الثلاثي (Likert Scale) والذي يحتمل ثلاثة إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة لفقرات الاستبيان، ويسهل بالتالي ترميز وتنميط الإجابات كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (2_2) : مقياس ليكارت الثلاثي

الرأي	موافق	محايد	غير موافق
الدرجة (الوزن)	3	2	1

المصدر : عز عبد الفتاح، **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS**، الجزء الثالث موضوعات مختارة، ص:538

1. إختبار ثبات الاستبيان بطريقة "ألفا كرونباخ" (Cronbach's Alpha) :

من أجل اختبار مصداقية وثبات الاستبيان وللتأكد من مصداقية المستجوبين في الإجابة على أسئلة الاستبيان ولكل متغير على حدى فقد تم استخدام معامل آلفا كرونباخ لتحقيق الغرض المطلوب. حيث أن معامل آلفا كرونباخ يأخذ قيما بين الصفر والواحد (1,0). فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح. أي أن زيادة قيمة معامل آلفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة.

نتائج إختبار الثبات : عند تطبيق اختبار المصداقية والثبات آلفا كرونباخ على إجابات عينة الدراسة المكونة من 56 فرد، وجدنا أن قيمة آلفا بلغت (0.853) وهذا يبين أن الارتباط بين الإجابات جيد ومقبول إحصائيا.

الجدول رقم (2-3): يوضح معامل الفا كرونباخ

العينة	معامل الفا كرونباخ
56	%0.853

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS

الفرع الثالث: البرامج المستخدمة في معالجة البيانات.

بعد أن تم تحصيل العدد النهائي للاستبيانات المقبولة، تم الاعتماد في عرض وتحليل البيانات على الحاسب الألي بإستخدام البرنامج الإحصائي Statistical Package For Social Sciences19، لتسهل عملية الملاحظة وبغية التحليل الجيد للبيانات التي تم جمعها.

ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها فقد تم إستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1) **الأساليب الإحصائية الوصفية:**
   - المتوسطات الحسابية؛
   - الإنحرافات المعيارية.
2) **الأساليب الإحصائية الإستدلالية:**
   - إختبار ألفا كرونباخ؛
   - معامل الإرتباط بيرسون؛
   - تحليل التباين.

المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية، تفسيرها ومناقشتها

يشتمل هذا المبحث على مطلبين. المطلب الأول يتعلق بعرض نتائج الدراسة ومناقشتها، وفي المطلب الثاني سنحاول تحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات ومناقشتها.

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة الميدانية

نحاول في هذا المطلب أن نقوم بعرض النتائج المتوصل إليها باستخدام الأدوات الإحصائية والقياسية والبرامج المستعملة في معالجة البيانات، التي تم جمعها عن طريق الاستبيان.

الفرع الأول : النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة

لقد تمت دراسة خصائص أفراد العينة حسب المتغيرات التالية المؤهل الدراسي، الوظيفة المهنية الممارسة، سنوات الخبرة.

1. **المؤهل الدراسي:**

جدول رقم (2-4): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل الدراسي

البيان	التكرار	النسبة
بكالوريا	08	%14.3
ليسانس	32	%57.1
ماجستير	06	%10.7
أخرى	10	%17.9
المجموع	56	%100

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على برنامج SPSS

يوضح الجدول السابق توزيع العينة حسب المؤهل الدراسي، حيث أن اغلبية العينة من الحاصلين على شهادة الليسانس بواقع (57.1%)، تليها نسبة (17.9%) شهادات أخرى، ونسبة (14.3%) لهم مستوى بكالوريا، حيث فقط (10.7%) المتحصلين على شهادة الماجستير.

2. **الوظيفة المهنية :**

يبين الجدول رقم (2-5) توزيع العينة حسب الوظيفة المهنية، والشكل رقم (2-3) يبين التكرار النسبي للعينة حسب الوظيفة.

الجدول رقم (2–5) توزيع العينة حسب الوظيفة

البيان	التكرار	النسبة
مراجع داخلي	10	%17.9
محاسب	18	%32.1
إطارات أخرى	28	%50.0
المجموع	56	%100

من إعداد الطالبة: اعتمادا على برنامج SPSS

من الجدول اعلاه نلاحظ ان نسبة (50%) من أفراد العينة حسب متغير الوظيفة المهنية تمثل معظم الوظائف الاخرى في المؤسسة كالإدارة والتسيير والدراسات التجارية، تليها نسبة (32.1%) محاسبين، ثم تأتي أخيرا وظيفة المراجع الداخلي بنسبة (17.9%) وهي تمثل أضعف نسبة وهذا ويعود لقلة مكاتب خاصة بالمراجعة الداخلية المؤسسة.

3. سنوات الخبرة :

الجدول رقم (2–6): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة في العمل

البيان	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	24	%42.9
من 5_15 سنة	18	%32.1
أكثر من 15سنوات	14	%25.0
المجموع	56	%100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ توزيع العينة حسب سنوات الخبرة في المؤسسة، حيث تحصلت فئة (أقل من 5سنوات) اعلى نسبة بواقع (42.9%) يلي ذلك فئة (من 5 الى 15سنة)بنسبة (32.1%)، ثم تأتي في الاخير فئة (أكثر من 15سنة) بنسبة (25%) وعموما فإن اغلبية العينة لهم مستوى عال من الخبرة وهذا ما يعزز صدق الاجابات.

الفرع الثاني : النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين حول محاور الاستبيان

لقياس درجة الموافقة حول أهمية المراجعة الداخلية لإدارة المخاطر، تم استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات المستجوبين على جميع أسئلة المحاور الثلاثة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن درجة 2 تعتبر الحد الفاصل بين الموافقة وغير الموافقة حسب مقياس ليكارت الثلاثي. ولكن التوزيع الطبيعي للعينة ووجود نقطتين حرجتين أحدهما موجبة والأخرى سالبة جعل مقياس الفقرات كما يلي:

- الرأي غير الموافق تتراوح قيمة متوسطه المرجح **من 1 إلى1,66**؛
- الرأي المحايد تتراوح قيمة متوسطه المرجح **من 1,67 إلى2,33**؛
- الرأي الموافق تتراوح قيمة متوسطه المرجح **من 2,34 إلى3.**

أولا : النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين حول محاور الإستبيان

1- النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين حول فقرات المحور الأول

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الأول من الاستبيان المتعلقة بمدى وعي المؤسسة لأهمية إدارة المخاطر التي قد تواجهها.

جدول رقم (2-7) :مدى إدراك ووعي المؤسسة لأهمية إدارة المخاطر

الرقم	العبـــــــارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	انحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
		التكرار	التكرار	التكرار				
		النسبة	النسبة	النسبة				
1	البيئة التي تعمل فيها مؤسستكم تشكل مصدر خطر	28	11	17	1.80	0.883	6	محايد
		50	19.6	30.4				
2	تقوم الإدارة بوضع نظم خاصة لإجراءات إدارة المخاطر في المؤسسة	7	10	39	2.57	0.710	3	موافق
		12.5	17.9	69.9				
3	تأخذ المؤسسة دراسة المخاطر بعين الإعتبارفي عملية صياغة الإستراتيجية	5	13	38	2.59	0.654	2	موافق
		8.9	23.2	67.9				
4	يوجدإدراك لدى المؤسسة بأهمية المخاطر ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها	4	9	43	2.70	0.601	1	موافق
		7.1	16.1	76.8				
5	تقوم المؤسسة بمحاولات لتحديد وإكتشاف المخاطر التي يمكن أن تؤثر عليها	8	12	36	2.50	0.739	5	موافق
		14.3	21.4	64.3				
6	عند تحديد خطر معين تعمل المؤسسة على توفير الموارد البشرية والمادية لمواجهته	11	6	39	2.50	0.809	4	موافق
		19.6	10.7	69.6				
المتوسط العام					2.4435	0.45090	-	موافق

المصدر:من إعداد الطالبة إعتمادا على برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أن المتوسط العام لفقرات هذا المحور المتعلق بأهمية إدارة المخاطر بالنسبة للمؤسسة بلغ (2.44) وانحراف معياري (0.45)، وقد إحتلت الفقرة رقم (04) التي تنص على (يوجد إدراك لدى المؤسسة بأهمية إدارة المخاطر ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة عليها) المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (2.70) وانحراف معياري (0.60) في حين جاءت الفقرة رقم (01) التي تنص على (البيئة التي تعمل فيها مؤسستكم تشكل مصدر خطر) في المرتبة الاخيرة بين فقرات هذا المحور بمتوسط حسابي(1.80) وانحراف معياري (0.88).

2- النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الثاني

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الثاني من الاستبيان الخاصة بتأثير تطبيق مدخل إدارة المخاطر على برنامج المراجعة الداخلية.

جدول رقم (2-8) : مدى تأثير تطبيق مدخل إدارة المخاطر على برنامج المراجعة الداخلية

الرقم	العبـــــــارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
		التكرار	التكرار	التكرار				
		النسبة	النسبة	النسبة				
1	يتم تحديد برنامج المراجعة بناءا على مستوى المخاطر المصاحبة للأنشطة	9	17	30	2.32	0.752	3	محايد
		16.1	30.4	53.6				
2	يتولى قسم المراجعة الداخلية إعداد خطة تدقيق سنويا لمختلف أقسام المؤسسة مع الأخذ بعين الإعتبار المخاطر	7	15	34	2.48	0.713	2	موافق
		12.5	26.8	60.7				
3	يستطيع المراجع الداخلي الحصول على معلومات تخص المخاطر المرتبطة بكل قسم محل المراجعة	7	12	37	2.54	0.713	1	موافق
		12.5	21.4	66.1				
4	يتم تحديد مسؤوليات وواجبات قسم المراجعة الداخلية تجاه المخاطر بشكل واضح ودقيق	14	13	27	2.27	0.842	4	محايد
		25	23.2	51.8				
	المتوسط العام				2.4152	0.52716	-	موافق

المصدر:من إعداد الطالبة إعتمادا على برنامج SPSS

يشير الجدول السابق إلى أن المتوسط العام لفقرات هذا المحور المتعلق بتأثير تطبيق إدارة المخاطر على برنامج المراجعة الداخلية بلغ (2.41) وانحراف معياري (0.52)، وقد إحتلت الفقرة رقم (03) التي تنص على (يستطيع المراجع الداخلي الحصول على معلومات تخص المخاطر المرتبطة بكل قسم محل المراجعة) المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (2.54) وانحراف معياري (0.71) في حين جاءت الفقرة رقم (04) التي تنص على (يتم تحديد مسؤوليات وواجبات قسم المراجعة الداخلية تجاه المخاطر بشكل واضح ودقيق)في المرتبة الاخيرة بين فقرات هذا المحور بمتوسط حسابي(2.27) وانحراف معياري (0.84).

3- النتائج المتعلقة بإتجاه أراء المستجوبين حول فقرات المحور الثالث من الإستبيان

يوضح الجدول الموالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الثاني من الاستبيان الخاصة بدور المراجع الداخلي في دعم وتفعيل إدارة المخاطر.

جدول رقم (2-9): دور المراجع الداخلي في دعم وتفعيل إدارة المخاطر

الرقم	العبارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
		التكرار	التكرار	التكرار				
		النسبة	النسبة	النسبة				
1	يقوم المراجع الداخلي بتقييم كافة المخاطر التي تواجه مختلف أنشطة المؤسسة بصورة مستمرة ومتنظمة	7	13	36	2.52	0.713	2	موافق
		12.5	23.2	64.3				
2	يقوم المراجع الداخلي بتحديد مستوى المخاطر المقبولة من طرف المؤسسة	8	20	28	2.36	0.724	6	موافق
		14.3	35.7	50				
3	يقوم المراجع الداخلي بتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر المتعلقة بأحداث الأنشطة الرئيسية للمؤسسة	8	19	29	2.38	0.728	3	موافق
		14.3	33.9	51.8				
4	يساهم المراجع الداخلي	7	12	37	2.54	0.713	1	موافق

	بشكل كبير وبدور إستشاري في تقليل المخاطر	12.5	21.4	66.1				
5	يتركز عمل المراجع الداخلي على الاخطار الهامة التي يتم تحديدها من قبل الإدارة العليا	12	14	30	2.32	0.811	7	محايد
		21.4	25	53.6				
6	يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من فاعلية أداء الموظفين في التعامل مع المخاطر	10	15	31	2.37	0.776	5	موافق
		17.9	26.8	55.4				
7	يقوم المراجع الداخلي بإقتراح الوسائل والأليات المناسبة للتعامل مع المخاطر المختلفة	9	17	30	2.38	0.752	4	موافق
		16.1	30.4	53.6				
8	يناقش المراجع الداخلي فعالية التقليل من المخاطر مع الإدارة بشكل دوري	16	14	26	2.18	0.885	8	موافق
		28.6	25	46.4				
	المتوسط العام				2.3795	0.46403	-	موافق

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن المتوسط العام لفقرات هذا المحور المتعلق بدور المراجع الداخلي في دعم وتفعيل إدارة المخاطر بلغ (2.37) وانحراف معياري (0.46)، وقد إحتلت الفقرة رقم (04) التي تنص على (يساهم المراجع الداخلي بشكل كبير وبدور إستشاري في تقليل المخاطر) المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (2.54) وانحراف معياري (0.71) في حين جاءت الفقرة رقم (08) التي تنص على (يناقش المراجع الداخلي فعالية التقليل من المخاطر مع الادارة بشكل دوري) في المرتبة الاخيرة بين فقرات هذا المحور بمتوسط حسابي (2.18) وانحراف معياري (0.85).

الفرع الثالث :دراسة العلاقة الإرتباطية بين متغيرات الدراسة

اولا: معامل الإرتباط

يوضح الجدول التالي دراسة العلاقة الإرتباطية بين محاور الإستبيان بإستخدام معامل بيرسون مستوى الدلالة الإحصائية

الجدول رقم(2-10):يوضح العلاقة الإرتباطية بين محاور الإستبيان

Correlations

		المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
المحور الأول: مدى إدراك المؤسسة لأهمية إدارة المخاطر	Pearson Correlation	1	,438**	,687**
	Sig. (2-tailed)		,001	,000
	N	56	56	56
المحور الثاني: مدى تأثير تطبيق إدارة المخاطر على برنامج المراجعة الداخلية	Pearson Correlation	,438**	1	,508**
	Sig. (2-tailed)	,001		,000
	N	56	56	56
المحور الثالث: دور المراجع الداخلي في دعم وتفعيل إدارة المخاطر	Pearson Correlation	,687**	,508**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	
	N	56	56	56

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

هناك إرتباط عند القيمة sig تساوي 0.01

مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن العلاقة الارتباطية دالة إحصائية وعند مستوى إيجابي بين المتغير المستقل (المراجعة الداخلية) وتطبيق إدارة المخاطر في المؤسسة كمتغير التابع وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية بين المتغيرين 69.5.

الجدول رقم (2-11): الإرتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع

Model Summary[b]

Model	معامل الإرتباط	مدى الدقة في تقدير المتغيرالتابع	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,695[a]	,483	,464	,33020

a. Predictors: (Constant), total3, total2

b. Dependent Variable: totall1

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق معامل الارتباط الخطي بين المراجعة الداخلية وبين تطبيق إدارة المخاطر هو (69.5%) أي هناك ارتباط قوي بينها، ومدى الدقة في تقدير المتغير التابع هو (48.3%)، والنسبة المتبقية (51.7%) ترجع لتقنيات أو أدوات أخرى.

اختبار فرضيات الارتباطات بين المتغيرات :

قبل تطبيق تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات تم إجراء بعض الاختبارات وذلك من أجل ضمان ملائمة المعطيات لافتراضات تحليل الانحدار وذلك من خلال عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة من خلال حساب معامل تضخم التباين (VIF) واختبار التباين المسموح به (Tolerance) للمتغير المستقل، حيث إذاكان معامل تضخم التباين (VIF) للمتغير يتجاوز (10) وكانت قيمة التباين المسموح به أقل من (0.05) فإنه يمكن القول أن هذا المتغير له ارتباط عال بين متغيرات مستقلة أخرى وهذا ماسيؤدي إلى حدوث مشكلة في تحليل الانحدار.

الجدول التالي يوضح قيمة معامل تضخم التباين وقيمة التباين المسموح به لكل متغير من المتغيرات المستقلة :

جدول رقم (2-12): يوضح قيمة معامل تضخم التباين وقيمة التباين المسموح به للمتغير المستقل

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	,747	,254		2,941	,005		
	total2	,103	,098	,120	1,049	,299	,742	1,348
	total3	,609	,111	,626	5,463	,000	,742	1,348

a. Dependent Variable: totall1

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSS

من خلال ملاحظة القيم في الجدول أعلاه نجد أن جميع قيم معامل تضخم التباين (VIF) أقل من 10 حيث بلغت 1.348كما نلاحظ أن قيم التباين المسموح به للمتغير المستقل كانت أكبر من (0.05) حيث كانت 0.742،

من أجل التحقق من افتراض التوزيع الطبيعي للمعطيات فقد تم الاستناد إلى حساب قيمة معامل الالتواء (Skewness) للمتغير، وكما يشير الجدول الموالي فإن قيمة معامل الالتواء لجميع متغيرات الدراسة كانت موجبة وأكبر من (01) أي هناك التواء ناحية اليمين، وبالتالي يمكن القول بعد موجود مشكلة تتعلق بالتوزيع الطبيعي لمعطيات الدراسة وسيتم التأكد من صلاحية نموذج الدراسة في الخطوات الموالية.

ثانيا:تباين خط الإنحدار

يوضح الجدول الموالي تحليل تباين خط الانحدار حيث يدرس مدى ملائمة خط انحدار المعطيات وفرضيته الصفرية التي تنص على أن "خط الانحدار لا يلائم المعطيات المقدمة" :

جدول رقم(2-13): يوضح تحليل تباين خط الانحدار

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5,403	2	2,702	24,779	,000[a]
	Residual	5,779	53	,109		
	Total	11,182	55			

a. Predictors: (Constant), total3, total2

b. Dependent Variable: totall1

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSS

من الجدول السابق نجد مايلي :

-مجموع مربعات الانحدار يساوي 5.403 ومجموع مربعات البواقي هو5.779 ومجموع المربعات الكلي يساوي 11.182؛

-درجة حرية الانحدار هي 2 ودرجة حرية البواقي هي53؛

-معدل مربعات الانحدار هو 2.702 ومعدل مربعات البواقي هو0.109 ؛

-قيمة إختبار تحليل التباين لخط الانحدار هو24.779؛

- المستوى دلالة الاختبار 0.000 أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0.005 فنرفضها، وبالتالي خط الانحدار يلائم المعطيات والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (2-2): يوضح مدى ملائمة خط الإنحدار

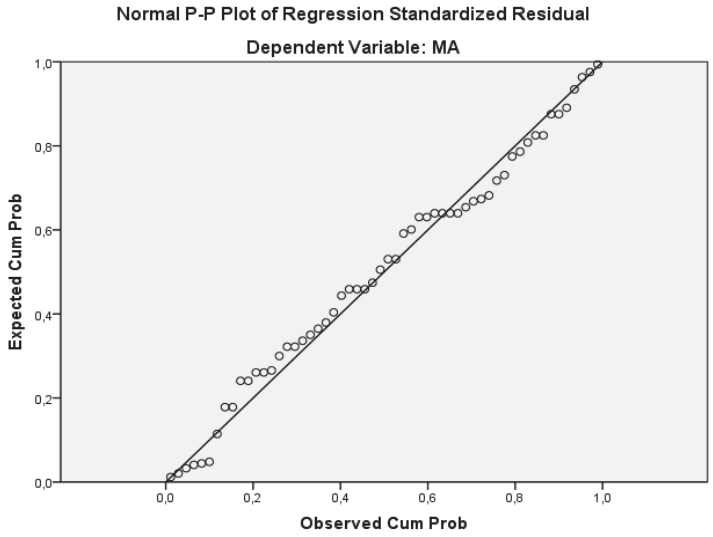

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجاتSPSS

ثالثا: دراسة معاملات خط الانحدار: الجدول الموالي يوضح قيم معاملات خط الانحدار :

جدول رقم (2-14): يوضح قيم معاملات خط الانحدار

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,747	,254		2,941	,005
	total2	,103	,098	,120	1,049	,299
	total3	,609	,111	,626	5,463	,000

a. Dependent Variable: totall1

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجاتSPSS

من الجدول السابق مقطع خط الانحدار يساوي 0.747 الذي يمثل a من معادلة الخط المستقيم :

$$y= a+bx1+cx2$$

أما ميل خط الانحدار فهو متعدد بالنسبة للمحاور الثلاثة (a,b,c)، وقبل التطرق لفرضيات ميل خط الانحدار للمتغير المستقل ندرس قيمة sig حيث نجد أن قيمة تأثير تطبيق إدارة المخاطر على برنامج المراجعة الداخلية هي (0.299) قيمة مرفوضة لأنها تحقق فرضية العدم H0 لأنها أكبر من 0.05 بينما قيمة الثابت، وقيمة مدى إدراك المؤسسة لأهمية إدارة المخاطر هي على التوالي (0.005،0.000) مقبولة لأنها تحقق الفرضية البديلة H1 فتصبح معادلة الانحدار مبدئيا هي :

$$Y= 0.747+0.609x1$$

وبالتالي نستنتج أن دور المراجع الداخلي هو الأكثر أهمية وتأثيرا على تطبيق إدارة المخاطر.

المطلب الثاني : تفسير ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

نحاول من خلال هذا المطلب تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها في المطلب السابق (المخرجات) باستخدام الأساليب والاختبارات الإحصائية وهذا من خلال النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه محاور الاستبيان ونتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة.

الفرع الأول: تفسير ومناقشة النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه محاور الاستبيان

1. تفسير ومناقشة نتائج المحور الأول من الاستبيان الخاص بمدى وعي المؤسسة لأهمية إدارة المخاطر

أشار الجدول رقم (2-8) أن المتوسطات الحسابية لأغلب فقرات هذا المحور جاءت بدرجة موافق وذلك مؤشر على تقارب إجابات المستجوبين، مما يدل على وجود فهم جيد وإدراك كبير لدى المؤسسة بأهمية إدارة المخاطر، وبالتالي صحة الفرضية الاولى أن هناك إدراك لدى المؤسسة بأهمية إدارة المخاطر. لان عملية تقدير حجم عدم التأكد والفرص والتهديدات في المؤسسة هو دور مايسمى بإدارة المخاطر.

مما سبق يمكن إستخلاص النتائج التالية :

- ✓ وجود إدراك كبير ووعي جيد لدى المؤسسة بأهمية إدارة المخاطر؛
- ✓ تاخد المؤسسة دراسة المخاطر بعين الاعتبار عند صياغة الإستراتيجية في المؤسسة، لأن إعتماد المدخل الإستراتيجي لإدارة المخاطر يمثل أحد الوسائل التي تعمل على تقليل تعرض المؤسسة لمثل هذه المخاطر؛
- ✓ تقوم المؤسسة بوضع نظم خاصة لإجراءات إدارة المخاطر.

2. تفسير ومناقشة نتائج المحور الثاني من الاستبيان الخاص بتطبيق تأثير تطبيق إدارة المخاطر على برنامج المراجعة الداخلية.

يظهر من الجدول رقم (2-9) أن المتوسطات الحسابية لأغلب فقرات هذا المحور جاءت بدرجة موافق مما يدل على تقارب إجابات المستجوبين.

بناء ثقافة قوية قائمة على مبدأ الشعور بالخطر، وتطبيق إدارة المخاطر بصفة فعالة داخل المؤسسة يهدف إلى تنفيذ إجراءات من شانها تقليل إمكانية حدوث خسائر بالإضافة أو التقليل منها إلى أدنى حد ممكن، من هنا يبرز دور المراجعة في تقديم تأكيدات أن المخاطر قد قومت بدقة وبالتالي تحديد العمليات الاكثر عرضة للخطر وإعداد تقارير عنها ورفعه للإدارة العليا.

وهذا ما يفسر النتائج السابقة ويثبت صحة الفرضية الثانية أنه يوجد تأثير لتطبيق إدارة المخاطر على برنامج المراجعة الداخلية.

مماسبق يمكن إستخلاص النتائج التالية:

- ✓ وجود قسم لإدارة المخاطر يسهل عملية المراجعة الداخلية حيث يستطيع المراجع الداخلي الحصول على المعلومات تخص المخاطر المرتبطة بكل قسم؛
- ✓ هناك تعاون بين قسم إدارة المخاطر وقسم المراجعة الداخلية في مجال تباذل المعلومات خاصة فيما يتعلق بالمخاطر لتحسين عمليات المؤسسة؛

- ✓ يتم تحديد مسؤوليات وواجبات المراجعة الداخلية تجاه إدارة المخاطر بشكل واضح ودقيق.

3. **تفسير ومناقشة نتائج المحور الثالث من الاستبيان الخاص دور المراجع الداخلي في دعم وتفعيل إدارة المخاطر**

يظهر من الجدول (2-10) أن المتوسطات الحسابية لأغلب فقرات هذا المحور جاءت بدرجة موافق، مما يدل على أن المراجع الداخلي يقوم بدور مهم في عملية إدارة المخاطر من خلال تقديم إستشارات للإدارة العليا حول أنشطة إدارة المخاطر، وكذلك تقييم مختلف المخاطر التي تواجه المؤسسة من خلال إقتراح الوسائل والأليات المناسبة للتعامل مع هذه المخاطر، وبالتالي صحة الفرضية الثالثة هناك دور مهم وفعال للمراجع الداخلي في عملية إدارة المخاطر.

مماسبق نستخلص النتائج التالية:

- ✓ يساهم المراجع الداخلي بشكل فعال وبدور إستشاري في تقليل المخاطر؛
- ✓ يقوم المراجع الداخلي بتقييم كافة المخاطر التي تواجه مختلف انشطة المؤسسة بصورة مستمرة؛
- ✓ يقوم المراجع الداخلي بتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر المتعلقة بالأنشطة الرئيسية للمؤسسة.

الفرع الثاني: تفسير ومناقشة نتائج العلاقة الإرتباطية بين متغيرات الدراسة

يتضح من جدول الارتباطات السابق بأن جميع العلاقات الارتباطية دالّة إحصائيا وعند مستويات إيجابية بين المتغير المستقل وهو المراجعة الداخلية وتطبيق إدارة المخاطر في المؤسسة كمتغير تابع، وقد بلغت قيمة العلاقة الإرتباطية بين مدى وعي المؤسسة لأهمية إدارة المخاطر ومدى تأثير تطبيقها على برنامج المراجعة الداخلية (43.8%) وهي قيمة متوسطة طردية تؤكد العلاقة بين إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية فهي ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية 5% و 1% لان قيمة sig=0 .001 وهي اقل بكثير من 0.05 و0.01 اما قيمة معامل الارتباط بين مدى أهمية إدارة المخاطر والدور الذي يقوم به المراجع الداخلي في هذه الأخيرة بلغت 68.7% وهي علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% و1% لان قيمة sig=0.000 حيث كانت أقوى العلاقات مع المتغير التابع وهذا دليل قاطع على أن الدور الذي يقوم به المراجع الداخلي مهم جدا في تطبيق إدارة المخاطر.

الفرع الثالث: مناقشة النتائج:

بعد التحليل والتفسير وإختبار الفرضيات توصلنا لنتائج التالية، والان نتاتي لمناقشتها ومقارنتها مع ما توصلت اليه الدراسات السابقة:

- ✓ أن هناك إدراك كبير لدى المؤسسات بأهمية إدارة المخاطر، وتأتي هذه الأهمية من منطلق أن إدارة المخاطر عملية منهجية تحاول التعرف على التهديدات التي يمكن أن تؤثر بشدة على المؤسسة ومن ثم إدارتها بشكل كفء وفعال. وهذا ماتوصلت إليه دراسة (**لطيفة عبدلي 2012**) أيضا، حيث أكد أن الإهتمام المتزايد بإدارة المخاطر هو البيئة التي تنشط بها المؤسسة.
- ✓ يؤثر تطبيق إدارة المخاطر على برنامج المراجعة الداخلية، غرس ثقافة إدارة المخاطر يسهل عمل المراجعة الداخلية من خلال الخطرات المنهجية التي تمر بها وبالتالي على المراجعة الداخلية المساعدة في تحديد وتقييم المخاطر، وكيفية إدارة المؤسسة لهذه المخاطر. وهذه النتيجة تتفق مع ماتوصلت إليه دراسة (**بيسلي وريتشارد 2006**)، حيث أكدت ان إدارة المخاطرلها تأثير على المراجعة الداخلية حيث يكون هذا التأثير كبير بالنسبة للمؤسسات التي ترغب في الإستمرارية بإعتبار أنها تعتمد على إدارة المخاطر.

- ✓ يساهم المراجع الداخلي بدور كبير في تفعيل إدارة المخاطر، ويعد هذا الدور بمثابة تقديم ضمانات موضوعية الى مجلس الادارة بشأن فاعلية أنشطة إدارة المخاطر في المؤسسة، والتأكيد أن مخاطر الاعمال بشكل مناسب، وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال. وهذا ما أشارت إليه دراسة (**إبراهيم رباح إبراهيم المدهون2012**) ودراسة (**إيهاب ديب مصطفى رضوان2011**) حيث أكدت ان لدى المراجع الداخلي وعي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر، كما أن هناك تنسيق للأدوار بين المراجع الداخلي وإدارة المخاطر.

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في تحليل واقع المراجعة الداخلية القائمة على مخاطر الأعمال ،حيث تناولن في هذا الفصل مبحثين تطرقنا في المبحث الأول إلى الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى عرض نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها.

ومن خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

هناك إدراك وإهتمام جيد لدى المؤسسة بعملية إدراة المخاطر بإعتبارها تساعد الإدارة في الكشف المبكر للتهديدات التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة؛

بناء وعي ثقافي بإدارة المخاطر و إستحداث قسم خاص لذلك يسهل من عملية المراجعة الداخلية من خلال توفير المعلومات الخاصة بالمخاطر المصاحبة لأنشطة المؤسسة ومحاولة إعداد التقرير عنها؛

يتمثل دور المراجع الداخلي في تقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر، كما يقوم أيضا بإقتراح الأليات المناسبة للتعامل مع هذه المخاطر.

خاتـــــــمة

خاتمة

تنشط المؤسسة الإقتصادية في بيئة متقلبة تتميز بتغيرات سريعة وهو ما زاد من درجة الغموض وعدم التأكد، مما جعل المؤسسة تواجه أخطار متعددة ومتنوعة قد تكون سببا في فشلها أو إفلاسها. وقد تؤثر سلبا على إستمراريتها ولهذا فإن المؤسسة مطالبة بدراسة مختلف الظواهر والتغيرات المحيطة بها لمعرفة سلوكها وأخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه التحديات من خلال البحث عن أفضل الطرق التي توصلها إلى بر الأمان.

وفي ظل هذه الظروف سعينا من خلال دراستنا هذه إلى الإحاطة بمدخل من المداخل الإدارية الحديثة والمتمثل في "**إدارة المخاطر**" والتركيز على ألية من أليات تطبيقها وهي "**المراجعة الداخلية**" والتي بإمكانها إحداث مساهمة فعالة في تطبيق إدارة المخاطر، لما لها من تأثير مباشر على السير الحسن لأنظمة الرقابة الداخلية المطبقة، فهي أداة تعمل على مد الإدارة بالمعلومات الدقيقة والمستمرة لإتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقييم سلامة ومتانة نظام إدارة المخاطر. ولدراسة هذا المجال قمنا بدراستنا هذه تحت عنوان " واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة الإقتصادية من منظور إدارة المخاطر" والتي حاولت الإجابة عن فرضيات الأساسية للبحث.

نتائج الدراسة:

بعد التحليل الإحصائي المطلوب وإختبار الفرضيات توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ فيما يخص الفرضية الأولى:"مدى وعي وإدراك المؤسسة لأهمية إدارة المخاطر " فقد توصلنا أنه يوجد إدراك لدى المؤسسة بأهمية إدارة المخاطر، وأهمية دراسة المخاطر أثناء صياغة الإستراتيجية كما تقوم بالإجراءات اللازمة لتحديد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة؛
- ✓ أما بالنسبة للفرضية الثانية:"مدى تأثير تطبيق إدارة المخاطر على برنامج المراجعة الداخلية" فقد توصلنا إلى أن وجود نظام محكم لإدارة المخاطر في المؤسسة يسهل عملية المراجعة الداخلية، حيث يتعاون قسم إدارة المخاطر مع هذه الأخيرة في مجال تبادل المعلومات خاصة فيما يتعلق بالمخاطر المصاحبة لكل نشاط من أنشطة المؤسسة من أجل تحسين عمليات إدارة المخاطر ومساعدة الإدارة في إتخاذ القرار الأنسب؛
- ✓ فيما يتعلق بالفرضية الثالثة:" درو المراجع الداخلي في دعم وتفعيل إدارة المخاطر" فقد تحققت هذه الفرضية أيضا بإعتبار ان المراجع الداخلي يقوم بتقييم كافة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة لتحقيق أهداف المؤسسة وتقليل الخسائرالمحتملة، ثم يقوم بتقديم توصيات وإستشارات لتحسين كفاءة وفعالية عمليات إدارة المخاطر.

التوصيات:

بناءا على النتائج التي تم التوصل إليها نقدم التوصيات التالية:

- ❖ ينبغي على المؤسسات مواكبة المستجدات التسيير بما فيها تسيير المخاطر الذي يعتبر حديث النشأة خصوصا بالنسبة للمؤسسات الجزائرية؛
- ❖ ضرورة إستحداث قسم جديد يكون نشاطه الأساسي إدارة مختلف المخاطر بصفة فعالة وأكثر مرونة في التعامل مع التقلبات والتغيرات المتسارعة في المحيط؛
- ❖ العمل على زيادة الإهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية وتفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في دعم إدارة المخاطر ؛
- ❖ ضرورة التنسيق بين قسمي إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية في المؤسسة.

خاتمة

أفاق البحث:

لقد تناولنا في دراستنا على مساهمة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، وبين المجالات التي يبرز فيها دور المراجعة الداخلية في عملية إدارة المخاطر. ولا يزال مفهوم إدارة المخاطر غائب عن مؤسستنا يحتم ضرورة البحث والعمل فيه أكثر، ويعتبر بحثنا هذا بداية إنطلاقة لبحوث أخرى جديدة.

- دور إدارة المخاطر في صياغة إستراتيجية المؤسسة؛
- مراجعة عمليات إدارة المخاطر ودورها في تحسين أداء المؤسسة؛
- المراجعة الداخلية كأداة لإدارة مخاطر في المؤسسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1. الصبان م سمير، ، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، بيروت، 1990.
2. خالد أمين عبد الله،**علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية**، مطبعة الإتحاد، عمان الأردن، 1980.
3. خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية**، ط1، الأردن،الوراق للنشر والتوزيع، 2006.
4. داود يوسف صبح،**دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**، إتحاد المصارف العربية للنشر، بيروت لبنان،الطبعة الاولى،2007.
5. طارق عبد العال حماد،**إدارة المخاطر(أفراد– إدرات– شركات– بنوك)**، جامعة عين الشمس، الإسكندرية، 2003.
6. عز عبد الفتاح، **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS**، الجزء الثالث موضوعات مختارة.
7. عيد أحمد أبوبكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة المخاطر والتأمين**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن عمان، 2009.
8. محمد التوهامي طواهر، صديقي مسعود، **المراجعة وتدقيق الحسابات–الإطار النظري والممارسات التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2005.
9. محمد كامل درويش، **إدارة المخاطر وإستراتيجية التأمين المتطورة في ظل إتفاقية الغات**، دار الخلود،ط1، الاردن، 1996.

المذكرات:

1. أوصيف لخضر، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات**، مذكرة ماجستير في إقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009- 2010.
2. إبراهيم رباح المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة"** مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، بغزة، 2011.
3. إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الداخلية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، بغزة، 2012.
4. عبدلي لطيفة، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية**، رسالة ماجستير في إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، جامعة تلمسان، 2011-2012.
5. عمر علي عبد الصمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات**، مذكرة ماجستير في المالية والمحاسبة، جامعة المدية، 2008- 2009.
6. شادي صالح البجميري، **دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، 2010- 2011.
7. مرابطي نوال، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية**، مذكرة ماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة ورقلة، 2013.

الملتقيات:

1. عرابة الحاج، تمجغدين نورالدين، المراجعة الداخلية كأداة لإدارة المخاطرفي المؤسسة الإقتصادية، **ملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات الافاق والتحديات**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،25-26 نوفمبر2008.
2. فرحات غول، بومدين يوسف، الأخطار ونمادج إدارتها في المؤسسة، **ملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات الافاق والتحديات**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،25-26 نوفمبر2008.
3. مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي، فعالية وأداء المراجعة في ظل حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، **ملتقى حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 6-7 ماي2012.

المواقع الإلكترونية :

1. Egyptian Risk Management Association, Risk Management Standard, **http:// www.erma -egypt.org**, 22/02/2014 14:56.
2. The Instite of Internal Auditors, the Role of Internal Auditing in Enterprise-wide Risk Management, **http:// www.theiia.org**, 30/04/2014 20:46

الملحق رقم : 01

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

إستبيان حول واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة الإقتصادية من منظور إدارة المخاطر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

يهدف هذا الإستبيان إلى التعرف على واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة الإقتصادية من منظور إدارة المخاطر، إستكمالا لمتطلبات إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، وعليه نرجو منكم مساعدتنا في إتمام هذا العمل العلمي بتعاونكم معنا من خلال ملء هذه الإستمارة ، لذلك نرجو منكم التكرم بالإجابة على اسئلة الإستبيان، كما نحيطكم علما بأن أجوبتكم سوف تحضى بالسرية البالغة وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي .

وشكرا لكم على حسن تعاونكم.

الطالبة: مونة هجيرة

اولا:أسئلة عامة

ملاحظة : يرجى وضع العلامة (×) في المكان المناسب.

1. **المؤهل الدراسي:**

☐ بكالوريا ☐ ليسانس ☐ ماجستير

☐ اخرى أذكرها .....

2. **الوظيفة المهنية :** .....

3. **سنوات الخبرة المهنية:**

☐ اقل من 5 سنوات. ☐ من 5 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة

ثانيا: أسئلة حول الموضوع

المحور الأول: مدى وعي وإدراك المؤسسة لأهمية إدارة المخاطر

الرقم	الفقرة	موافق	محايد	غير موافق
1	البيئة التي تعمل فيها مؤسستكم تشكل مصدر خطر			
2	تقوم الإدارة بوضع نظم خاصة لإجراءات إدارة المخاطر في المؤسسة			
3	تأخذ المؤسسة دراسة المخاطر بعين الإعتبار في عملية صياغة الإستراتيجية			
4	يوجد إدراك لدى المؤسسة بأهمية المخاطر ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها			
5	تقوم المؤسسة بمحاولات لتحديد وإكتشاف المخاطر التي يمكن أن تؤثر عليها			
6	عند تحديد خطر معين تعمل المؤسسة على توفير الموارد البشرية والمادية لمواجهته			

المحور الثاني: مدى تأثير تطبيق إدارة المخاطر على برنامج المراجعة الداخلية

الرقم	الفقرة	موافق	محايد	غير موافق
1	يتم تحديد برنامج المراجعة بناءا على مستوى المخاطر المصاحبة للأنشطة			
2	يتولى قسم المراجعة الداخلية إعداد خطة تدقيق سنويا لمختلف أقسام المؤسسة مع الأخذ بعين الإعتبار المخاطر			
3	يستطيع المراجع الداخلي الحصول على معلومات تخص المخاطر المرتبطة بكل قسم محل المراجعة			
4	يتم تحديد مسؤوليات وواجبات قسم المراجعة الداخلية تجاه المخاطر بشكل واضح ودقيق			

المحور الثالث: دور المراجع الداخلي في دعم وتفعيل إدارة المخاطر

الرقم	الفقرة	موافق	محايد	غير موافق
1	يقوم المراجع الداخلي بتقييم كافة المخاطر التي تواجه مختلف أنشطة المؤسسة بصورة مستمرة ومتنظمة			
2	يقوم المراجع الداخلي بتحديد مستوى المخاطر المقبولة من طرف المؤسسة			
3	يقوم المراجع الداخلي بتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر المتعلقة بأحداث الأنشطة الرئيسية للمؤسسة			
4	يساهم المراجع الداخلي بشكل كبير وبدور إستشاري في تقليل المخاطر			
5	يتركز عمل المراجع الداخلي على الاخطار الهامة التي يتم تحديدها من قبل الإدارة العليا			
6	يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من فاعلية أداء الموظفين في التعامل مع المخاطر			
7	يقوم المراجع الداخلي بإقتراح الوسائل والأليات المناسبة للتعامل مع المخاطر المختلفة			
8	يناقش المراجع الداخلي فعالية التقليل من المخاطر مع الإدارة بشكل دوري			

الملحق رقم: 02

المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريا	8	14,3	14,3	14,3
	ليسانس	32	57,1	57,1	71,4
	ماجستير	6	10,7	10,7	82,1
	أخرى	10	17,9	17,9	100,0
	Total	56	100,0	100,0	

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مراجع داخلي	10	17,9	17,9	17,9
	إطار محاسب	18	32,1	32,1	50,0
	إطارات أخرى	28	50,0	50,0	100,0
	Total	56	100,0	100,0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	24	42,9	42,9	42,9
	من 5 إلى 15سنة	18	32,1	32,1	75,0
	أكثر من 15سنة	14	25,0	25,0	100,0
	Total	56	100,0	100,0	

الملحق رقم: 03

العلاقة الارتباطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع

Correlations

		totall1	total2	total3
totall1	Pearson Correlation	1	,438**	,687**
	Sig. (2-tailed)		,001	,000
	N	56	56	56
total2	Pearson Correlation	,438**	1	,508**
	Sig. (2-tailed)	,001		,000
	N	56	56	56
total3	Pearson Correlation	,687**	,508**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	
	N	56	56	56

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الارتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	,695[a]	,483	,464	,33020	,483	24,779	2	53	,000

a. Predictors: (Constant), total3, total2

b. Dependent Variable: totall1

تحليل تباين خط الانحدار

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5,403	2	2,702	24,779	,000[a]
	Residual	5,779	53	,109		
	Total	11,182	55			

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5,403	2	2,702	24,779	,000[a]
	Residual	5,779	53	,109		
	Total	11,182	55			

a. Predictors: (Constant), total3, total2

b. Dependent Variable: totall1

يوضح قيمة معامل تضخم التباين وفيمة التباين المسموح به

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	,747	,254		2,941	,005		
	total2	,103	,098	,120	1,049	,299	,742	1,348
	total3	,609	,111	,626	5,463	,000	,742	1,348

a. Dependent Variable: totall1